رسالةٌ في تصحيح الضاد للشيخ مصطفى الأرمناكي الأنطالي «ت: 1143هـ/1730م تقريبًا» دراسةً وتحقيقًا

أليف نورعمرأوغلو* **عبد المجيد عمراوغلو****

تاريخ وصول البحث: 2023/10/31م تاريخ قبول البحث: 2024/2/6م

الملخص

تُعد رسالة الشيخ مصطفى الأرمناكي الأنطالي الموسومة بـ: «**رسالةٌ في تصحيح الضاد**» واحدةً من بين العديد من الرسائل والمؤلَّفات التي اعتنت بمبحثٍ مهمٍ من مباحث علم التجويد والأصوات، ألا وهو بيان الكيفية الصحيحة للتلفظ بحرف الضاد عند تلاوة القرآن الكريم، وتكتسب هذه الرسالة أهميتها من ارتباط موضوعها بحروف الكتاب العزيز، فإن قراءته قراءةً صحيحةً هي ركيزةٌ من ركائز الصلاة التي هي أوج العبادات وتاجها، وهذه الرسالة كما يتَّضح لنا من عنوانها تختص بمسألة تصحيح التلفظ بحرف الضاد الذي كثُر فيه اللحن والتحريف إلى أن أصبح هذا التحريف مطيَّةً للتقعيد لمَن لم يوَفَّق إلى تلقي القرآن الكريم تلقِّيًا صحيحًا عن أهله المتخصصين فيه مما دفع المؤلِّف إلى كتابة رسالته، وقد عُنِيَ المؤلِّف -رحمه الله- فيها بمسألة ضرورة التفريق بين الضاد والظاء في النطق عند تلاوة القرآن، مستدلًا على ذلك بكمٍّ وافرٍ من الحجج والأدلة، وتظهر من كلماته حُرقته وأساه على إفساد النطق بحرف الضاد الذي كان واقعًا في زمانه ووصوله إلى درجة التقعيد، فأراد تفنيد ذلك كله، وإقامة الحُجَّة على مَن خالف الجمهور من العلماء، كما أنه تطرق للكلام عن بعض الأحرف التي ترتبط صفاتها ومخارجها بصفات الضاد ومخرجه، ففصَّل في الضاد من حيث الصفات والمخرج مقارنةً مع سائر تلك الأحرف، لبيان التمايز والفروق بينها، فيصير تلفظها جميعًا على الوجه الصحيح، وبناءً عليه كان لا بُدَّ من الاعتناء بهذه الرسالة وتحقيقها -وإن وُجِدَ ما يُشابهها وما تفيض به المكتبة الإسلامية من قريناتها من الرسائل والكتب-؛ لأن العلم إنما يرسخ ويثبُت بالتكرار والمراجعة، وحرصًا على ألا تبقى هذه الرسالة مخطوطةً مصفوفةً على رفوف المكتبات، وبرًّا بمؤلِّفها الذي اجتهد لبيان الحق في موضوع رسالته، تمَّ -بفضل الله- تحقيق هذه الرسالة وفقًا للأصول المعتبرة عند أهل صنعة التحقيق، وذلك من نقل كلماتها من النسخ المخطوطة إلى الرسم الإملائي الحديث، ثم ضبطها وإثبات فوارق النسخ، مع التعليق على محتوى المتن حين دعت الحاجة، إضافةً إلى عزو النقولات إلى محلِّها من المصادر الأمَّات، رجاء أن يخرج المتن على الوجه الذي يرتضيه مؤلِّفه له.

الكلمات المفتاحية: علم التجويد، علم الأصوات، تصحيح التلاوة، تصحيح الضاد، مصطفى الأرمناكي.

* طالبة دكتوراة، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

**باحث.

A Study and Investigation of the Treatise Risāla fī taṣḥīḥ al-ḍād by Shaykh Muṣṭafā al-Armanakī al-Anṭālī (d. approximately 1143AH/1730AD)

ABSTRACT

The treatise of Sheikh Mustafa Al-Armanaki Al-Antali, tagged with: *"Risaletun fi tashih al-daad"* is one of the many treatises and books that dealt with an important topic in the science of Tajweed and phonetics, namely, explaining the correct way to pronounce the letter dāad when reciting the Holy Qur'an.This treatise gains its importance from the connection of its subject with the letters of the Holy Book. Reading it correctly is one of the pillars of prayer, which is the culmination and crown of acts of worship. This thesis, as it becomes clear to us from its title, is concerned with the issue of correcting the pronunciation of the letter daad in which there was a lot of melody and distortion until this distortion became a means to make it a rule for those who were unable to receive the Holy Qur'an correctly from those who are specialized in it, which prompted the author to write his study. In it, the author was concerned with the issue of the necessity of differentiating between daad and zaa in pronunciation when reciting the Qur'an, citing an abundance of arguments and evidence. And it appears from his words his sorrow over the corruption of the pronunciation of the letter daad, which was a reality in his time, and his arrival to the point of making it a rule, so he wanted to refute all of that, establish and show the argument against those who differed from the majority of scholars. He also talked about some of the letters whose qualities are related to the qualities of the daad, so he elaborated on the letter daad in terms of its place of articulation and qualitie compared to the rest of those letters, to show the distinction and differences between them, so that all of them are pronounced correctly. Accordingly, it was necessary to take care of this treatise and its realization, even if there is something similar to it and what the Islamic Library overflows from its peers of treatises and books. Because science is only established and confirmed by repetition and revision. In order not to keep this study in manuscript form on the shelves of libraries, And for the sake of honoring the author who strived to clarify the truth in the subject of his study, this study was completed in accordance with the principles considered by the people of the field of investigation. This is by transferring its words from the manuscript copies to the modern orthography , then adjusting and proving the differences in the manuscript copies, with commenting on the content of the text when the need arises. In addition to attributing everything that the author transmitted to the mother sources, hoping that the text would come out in the manner that its author would like for it.

Keywords: The Science of Tajweed, phonetics, Correction of Reading, Correction of the letter Daad,

مقدمة:

الحمد لله الذي أيقظ مَن اختار من عباده وأرشدهم إلى صحيح المسار، وأنزل القرآن هُدًى لمن تلاه آناء الليل وأطراف النهار، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ صلاةً دائمةً في العشي والإبكار، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا القلوب والأبصار، ومَن تبعهم واعتَلَق حبالهم سالمين من دار البوار، أما بعد:

فإن العلوم المرتبطة بالقرآن الكريم لها حق الصدارة بين العلوم؛ لأنها مسخّرةٌ لخدمة كتاب الله جل وعلا الذي هو منهج المسلمين ومعجزة نبيهم الخالدة، فمنذ الحقبة الأولى للتأليف صُنِّفت العديد من المؤلَّفات والرسائل المتعلقة بالقرآن الكريم، حيث دعت الحاجة إلى ذلك، فأقبل العلماء على التأليف في جميع أنواع العلوم القرآنية، وتنافسوا في ذلك رغبةً منهم في خدمة كتاب ربهم، ومن بين هذه العلوم التي كثرت مؤلَّفاتها هو علم التجويد.

ومما يدل على اتساع رقعة التأليف في علم التجويد هو أن رسالة الأرمناكي -رحمه الله- ليست الأولى من نوعها في هذا الباب، فهناك العديد من الرسائل التي أُلِّفت في هذا الموضوع، بل إن الرسائل التي لا تزال مخطوطةً تساوي أو تفوق الرسائل المطبوعة في هذا الباب، فقد اجتمع لدينا عشرون رسالةً بين مخطوطةٍ ومطبوعةٍ أغلبها -حسب اطلاعنا- أُلِّفت لبيان المذهب الراجح في الضاد، ودحض ما دون ذلك من الأقاويل، كرسالة «**الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد**» لابن مالك الطائي النحوي، ورسالة «**درة القارئ للفرق بين الضاد والظاء**» لعز الدين عبد الرازق الرسعني، وكان بعضها ردًّا على المخالفين، كرسالة الشيخ محمد بن ولي بن رسول القيرشهري الإزميري المسماة بـ: «**رسالةٌ في الرد على المرعشي ساچقلي زاده في مبحث تصحيح الضاد**»، ورسالة «**ردّ الإلحاد في النطق بالضاد**» للشيخ علي المنصوري، ورسالة الأرمناكي التي بين أيدينا ليست بخلاف ذلك، إلا أنه لم يُصرّح بأسماء الذين يردُّ عليهم.

ومن المحامد التي تُذكر في رسالة الأرمناكي أنها اشتملت الكثير من الأدلة منقولةً من كتب السلف.

حرص المؤلّف على جمعها حتى لا يترك فجوةً في الموضوع الذي يُحاججُ عنه فيتسلَّل منه المُبطلون، لكن النقل الكثير يكاد أن يطمس الأفهام كما عبَّر عن ذلك بنفسه، إضافةً إلى ذلك، فإن بعض التراكيب والعبارات التي أوردها المؤلّف لا تخلو من الركاكة أحيانًا من الناحية اللغوية، وليس هذا سببًا للقدح في الرسالة أو صاحبها.

هذا وفي الختام نسأل الله أن يرزقنا الصواب في القول، والإخلاص في العمل، وأن يرحم الشيخ الأرمناكي، وأن يجزيه خيرًا لغَيرته على كتاب الله تعالى، وأن يرحمنا معه بمنّه وإحسانه القديم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

1. أهمية الرسالة:

تكتسي هذه الرسالة الأهمية من خلال النقاط التالية:

1- أنها تتعلق بعلومٍ مساعدةٍ تصب في وعاء خدمة القرآن الكريم، كعلمي التجويد والأصوات.

2- أنها تختص بمسألةٍ كثُر فيها الكلام، فوجب بيان الراجح وتأكيده، وردُّ المرجوح وتفنيده.

3- أنها تُظهر حرص العلماء على الاشتغال بكل صغيرةٍ وكبيرةٍ من فرعيات العلم حينما يتعلق الأمر بالقرآن العظيم.

4- بيان فضل العلماء العثمانيين في التأليف والاشتغال بالعلوم، لا سيما ما أتحفوا به الأمة من المؤلَّفات باللغة العربية.

5- الرصد التاريخي لانتشار ظاهرة اللحن في قراءة بعض كلمات القرآن، وبيان ما يتعلق بهذه الواقعة.

6- أنها تُعد مصدرًا مع نظيراتها من الرسائل التي تُستخدم وسيلةً للرَّد على من أصرَّ على الخطأ، وحاد عن جادَّة الصواب.

2. سبب تأليف الرسالة:

القصد من تأليف هذه الرسالة يتضح من كلام المؤلِّف نفسه، إذ بيَّن في دِيباجته أنه من الواجب معرفة مخارج الحروف العربية وصفاتها، ليُتلى القرآن الكريم كما أُنزل على الوجه الصحيح مصونًا عن الخطأ والزلل، وأن مراده: النُّصح والإرشاد؛ ليهتدي الناس إلى الصواب، حيث قال: "وكان معرفة مخارج الحروف وصفاتها من واجب الواجبات، ليُتلى كتاب الله الحكيم بأفصح اللغات، ليصحَّ الصلاة التي هي ذروة العبادات، ليُنال بها في العقبى أفضل المنازل وأرفع الدرجات، محميًّا مصونًا عن التَّسفُّل في حُفرة الدركات..."، ثم قال: "ودُفعنا في وقتنا هذا إلى زمنٍ طال فيه على أرباب الفضائل أرباب الرذائل، وجال فيه بالمقال على الأماثل مَن ليس لهم بالمماثل، وتعيَّن علينا أن ننصح أهل الوسائل، وتبيَّن لنا أن نوضِّح ما التبس على الأفاضل من الفضائل، ببيان الحق لمن أعرض عنه لمَّا جهله، وتقريب الطريق على مَن قصد أن يصله، وترتيب المسير لمن أصغى لصدق المقال وقبِلَه، وإنما ينتفع بالنصح مَن تلقاه بالقبول وامتثَلَه، فحينئذٍ يُزيل اللهُ عنه زللَه، ويُقصر به أمله، ويُعدِمُ منه علله، ويسدُّ منه خلله...".

3. منهج التحقيق:

1.3. عمل المحقق:

يمكن تلخيص العمل الذي قام به المحققان في هذه الرسالة بالنقاط التالية:

1- اختيار النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق، والمُفاضلة بين النسخ المختارة والمتروكة كما بُيِّنَ سبب ذلك في مطلب «وصف النسخ الخطية».

2- نقل المتن من النسخ المخطوطة إلى الرسم الإملائي الحديث، واعتمد منهج التلفيق أو النص المختار منهجًا في ربط النسخ المخطوطة بعضها ببعضٍ، وذلك بسبب انتفاء القرينة التي تُعطي الأولوية لنسخةٍ على الأخرى، كنسخةٍ كُتبت بخط المؤلِّف أو قُرئت عليه مثلًا، وتم إثبات فوارق النسخ المهمة فقط في الحواشي.

3- إثراء المتن بالتفقير وإضافة علامات الترقيم في مواضعها، إلى جانب شَكلِ ما أَشكَل من الكلمات، إذ إن المؤلِّف اختار بعض الكلمات المتقعرة أو العبارات الركيكة أحيانًا.

4- عزو الآيات الكريمة من القرآن الكريم، وتخريج الأحاديث الشريفة من كتب السنة، مع التعليق بإيجازٍ على صحة الحديث الذي يُورِده المؤلِّف، إضافةٍ إلى التعريف بالأعلام تعريفًا مختصرًا، والإبانة عن المصطلحات والألفاظ الغريبة.

5- عزو كل الأقوال والنقولات التي جاء بها المؤلِّف -على كثرتها- إلى مصادرها المطبوعة أو المخطوطة إن توفرت، وكان العزو -في بعض المواضع- إلى النسخ المخطوطة للمصدر المنقول منه على الرغم من توفر المطبوع، والداعي لذلك هو تعذُّر الوصول إلى تلك النسخ المطبوعة.

6- إثبات السَّقطِ الحاصل في بعض المواضع التي يجبُ أو يحسُن إثباته، ومعرفة هذا السقط كانت بالرجوع إلى المصادر المُستَقى منها، أو بمعاينة الخلل الظاهر في تركيب العبارة، وقد وُضِعَ السقط المضاف بين قوسين معقوفين هكذا: [ ]، ليُميَّز عن كلام المؤلِّف.

2.3. خطة التحقيق:

انتسجت خيوط هذا البحث بمقدمةٍ فيها الكلام عن طبيعة البحث وأهميته، والرسالة المحققة وماهيتها، ثم جاءت الدراسة في مبحثها الأول للحديث عن المؤلف وحياته ومؤلَّفاته، وتطرق المبحث الثاني للتعريف بالرسالة من حيث عنوانها ونسبتها للمؤلِّف، إضافةً إلى ذكر موضوع الرسالة وأهميتها وسبب تأليفها، ثم عرَّج على منهج المؤلِّف ومصادره، ثم وصف النسخ المخطوطة وعرض نماذج منها، وكان مبحثه الرابع لوصف عمل المحقِّقَين وخطة التحقيق، والشِّق الثاني من العمل كان تحقيقًا لمتن الرسالة الميمونة، وذُيِّل البحث أخيرًا بالمصادر والمراجع فتمت بعون الله منه مؤملًا.

4. الدراسات السابقة:

بذل العلماء جُهدًا ملحوظًا منذ العصر الذي ظهرت فيه فتنة الخلط بين الضاد والظاء؛ لدحض ذلك التركيب والدعوى الباطلة إليه، وقاموا بتأليف العديد من الرسائل والكتب في ذلك، واستمر التأليف في هذا الباب وصولًا إلى المتأخرين، ومن أبرز ما أُلِّف من المطبوع:

1- **الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام** لأبي عمرٍو الداني «ت: 444هـ/1053م».

2- **الفرق بين الضاد والظاء** لسعد بن علي الزنجاني «ت: 471هـ/1079م».

3- **زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء** لأبي البركات بن الأنباري «ت: 577هـ/1182م».

4- **المصباح في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن العزيز** لأحمد بن حماد الحراني «ت: 618هـ/1221م».

5- **الفرق بين الضاد والظاء** لعبد الله بن علي الشيباني الموصلي «ت: 797هـ/1395م».

6- **السيف المسلول في تصحيح الضاد والظاء والراء** لمحمود المغنيسي، كان حيًّا قبل «1294هـ/1877م».

7- **الضاد موصوفةً ومنطوقةً** لمحمد خليل الزَّروق.

ومن أبرز المخطوط:

1- **رسالة حرف الضاد الصحيحة** للسيد ولي الدين أفندي الحصاري الخطيب في جامع محمود باشا.

2- **رسالةٌ في الضاد** لمحمد بن سليم بن الولي حسن، وهي رسالةٌ في الرد على رسالة الشيخ الأرمناكي.

3- **رسالةٌ في الضاد** لمحمد الإزميري.

4- **رسالة حرف الضاد** لإسماعيل بن محمد القونوي.

5- **هداية الطلاب في النطق بالضاد على سبيل الصواب** للحاج محمود، وهي رسالةٌ يرد فيها على المقدسي وساجقلي زاده.

6- **رسالة إيضاح هداية الطلاب** للمؤلّف نفسه.

وهذه النسخ المخطوطة مجموعةٌ في مُجلَّدٍ واحدٍ، ومحفوظةٌ في مكتبة السليمانية - مجموعة إبراهيم أفندي ورقمها: (32).

أ. الدراسة

1. ترجمة المؤلف:

إن معلوماتنا عن المؤلّف قليلةٌ مع الأسف [1]، والسبب في ذلك هو شحُّ المصادر في ترجمته، ومما تحصَّل لدينا حوله الآتي:

1.1. اسمه ولقبه ونسبته:

هو الشيخ السيد مصطفى الحسيني الأرمناكي التكوي الأنطالي الملكي [2]، فأما «أرمناك»، فهي بلدةٌ صغيرةٌ تتبع اليوم لمحافظة «كرمان»، وقوله: «التكوي» هو اسم لواءٍ يتبع لمنطقة «تكة» التي تقع جنوب غرب الأناضول، وكان مركزها «أنطاليا» خلال الحقبة العثمانية [3]، وأما قوله: «الملكي»، فهو اسم حيّ غير موجودٍ اليوم [4].

2.1. ولادته:

كان مولده في بلدة «أرمناك» كما ذكَرَ ذلك بنفسه، ولا يُعرف سنة مولده على التحقيق، لكن بحسب المستشرق الألماني بروكلمان الذي ذكر بأنه من أصولٍ يونانيةٍ، وأن مولده كان سنة «1113هـ/1701م» [5]، وهذا عندنا بعيدٌ، والسبب في ذلك أن الأرمناكي رحمه الله قد أهدى مؤلَّفه هذا للصدر الأعظم علي باشا المتوفى سنة «1123هـ»، مما يعني أن الأرمناكي ألَّف رسالته وهو بسن العاشرة، وهذا ضربٌ من المستحيل، وعليه نقول: بأن مولده حتمًا كان قبل سنة «1113هـ» بسنواتٍ.

3.1. حياته العلمية وشيوخه وتلاميذه:

لا نملك صورةً واضحةً حول نشأة الشيخ الأرمناكي العلمية، سوى أنه كان بارعًا في علم التجويد، ويُستدل على ذلك بأن مؤلَّفاته انحصرت في هذا الفن، والجدير بالذكر أن رسالته التي نحن بصددها قد ردَّ عليها محمد بن سليم الولي حسن برسالةٍ سمَّاها «**رسالةٌ في الضاد على ردّ الشيخ مصطفى الأرمناكي**»، ووصف الأرمناكي فيها بأنه ادَّعى بُلوغ الكمال في علم التجويد، وأنه كان في سباقٍ على الصدارة مع علماء القراءات [6].

أما بالنسبة لمشايخه، فقد جاء على طرَّة النسخة المخطوطة لمكتبة بايزيد: بأنه قرأ القرآن على الشيخ حسن القرماني، وهو من تلاميذ الشيخ محمد بن إسماعيل البقري المصري [7]، وللقرماني شيخٌ مكيٌّ أخر لا يُعرف اسمه، والشيخ القرماني ليس له ذكرٌ في المصادر، والظَّاهر بأنه سافر إلى مصر ومكة، وتعلَّم فيهما القراءات، ثم عاد إلى بلده للإقراء، ولا نعرف شيخًا أخر للأرمناكي ولا أحدًا من تلاميذه [8].

4.1. مؤلَّفاته:

من خلال البحث والتَّقصي تبيَّن لنا بأنه ألَّف ثلاث رسائل، وهي متقاربةٌ من حيث الموضوع، وهذه الرسائل هي:

1- رسالة «**مفاض الفياض بالرياضات لاسترفاد فضالة الضادات الطائيات**»، وهي مخطوطةٌ لم تُحقق بعد، لها نسخةٌ في مكتبة السليمانية برقم: 1/ 32[9].

2- رسالة «**توضيح المعضلات التصحيحية التجويدية**»، وهي الأخرى مخطوطةٌ لم تُحقق بعد، ولا نعلم نُسخًا لها، وقد ذكرها مع سابقتها في متن رسالتنا.

3- «**رسالةٌ في تصحيح الضاد**»، وهي رسالتنا [10].

5.1. وفاته:

سنة وفاته مبهمةٌ هي الأخرى، لكن بحسب بروكلمان أيضًا فإنه تُوفي سنة «1143هـ/1731م» [11]، أي: أنه عاش 30 سنةً فقط، وهذا ما صدَّق عليه مركز الملك فيصل في المملكة العربية السعودية في الكتاب الذي أعده بعنوان: «خزانة التراث فهرس المخطوطات» في البطاقة التعريفية لكتابٍ أخر للمؤلِّف [12]، وهذا القول يصعُب الحكم عليه بالصِّحة أو الخطأ، لذا اعتمدناه في العنوان مع إضافة كلمة «تقريبًا» للحيطة.

2. التعريف بالرسالة:

1.2. توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلِّفها:

هذه الرسالة لا ريب في نسبتها للشيخ الأرناكي، وذلك لما جاء صراحةً في مقدمتها، فقد عرَّف بنفسه تعريفًا وافيًا، إضافةً إلى المصادر التي ذكرته وربَطَت هذه الرسالة به.

2.2. اسم الرسالة:

لم يتواتر اسمٌ لهذه الرسالة فيما كُتب على أغلفة النسخ المخطوطة، كما لم يُذكر الاسم صريحًا في ديباجة الرسالة على عادة بعض المؤلِّفين المتقدمين، ولكن جاء على غلاف إحدى النسخ بأنها: "رسالة تجويدٍ"، وبالعودة إلى المصادر وما ذُكر من أعمالٍ علميةٍ للمؤلِّف، إضافةً إلى ما جاء في البطاقة التعريفية للنسخة المحفوظة في البوسنة، فضلًا عن مادة الرسالة وهي حرف الضاد وما يتعلق به، اخترنا أن يكون الاسم المعتمد هو: "**رسالةٌ في تصحيح الضاد**".

3.2. منهج المؤلِّف:

تعرَّض المؤلِّف في هذه الرسالة إلى الكلام المُثار حول كيفية التلفظ بحرف الضاد عند تلاوة القرآن الكريم، فقد قام بتوضيح الفرق بين حرفي الضاد والظاء من حيث المخرج والصفة وموضعهما في علم الأصوات، مستدلًّا على ذلك بما جاء من التحريرات في هذا الباب، تخلله حديثٌ عن بعض الحروف ومخارجها وصفاتها، ومما يُميز هذه الرسالة هو كثرة النقولات التي عمد المؤلِّف إلى ذكرها، حيث إنه ساق جملةً من كلام العلماء خاصَّةً عند بيانه الفرق بين الضاد والظاء، لدرجة أنه رأى أن يعتذر في الخواتيم عن كثرة النقل وإطالة الكلام.

4.2. مصادر المؤلِّف:

إن المصادر التي اعتمدها المؤلِّف في رسالته كثيرةٌ باعتبار موضوع الرسالة وطولها، وهذا الأمر له محامده ومعايبه، فمن محامده: أنه يُبيّن لنا سَعة اطلاع المؤلِّف، ومقدار طوافه بين الكتب والمراجع، ومن المعايب: أن كثرة الكلام يُذهب بعضه بعضًا، لذلك قد يختلط على القارئ ويُطمس على فهمه من كثرة الأقوال وتعددها، ومن الجدير بالذكر أن المؤلِّف اعتمد في مصادره بعضًا من الكتب التي لا تزال مخطوطةً حتى يومنا هذا، مما جعل مَهمة التحقيق أعسر وأشق في العزو إلى تلك المخطوطات، ولضيق المقام بنا لذِكر مصادر المؤلِّف كلها، لا سيما أنها ستُذكر في مبحث المصادر والمراجع، ونكتفي بذكر أبرز المصادر هنا، وهي: «التمهيد لابن الجزري»

و«الدر اليتيم لمحمد البركوي» و«الفوائد السرية لمحمد بن إبراهيم بن الحنبلي» و«الفوائد المسعدية لعمر بن إبراهيم المسعدي»، وغيرها.

5.2. وصف النسخ المخطوطة:

اجتمع عندنا خمس نسخٍ مخطوطةٍ لهذه الرسالة، وارتأينا أن نطرح منها واحدةً ونعتمد الباقي، أما النسخة المطروحة، فهي نسخة مكتبة جامعة ليدن في هولندا، وسبب إسقاطها أنها تخلو من الحواشي التي أغنت النسخ الأخرى سوى نسخةٍ واحدةٍ من المعتمد، وهي نسخة مكتبة مانيسا التي اعتُمدت؛ لأنها النسخة الوحيدة التي يُعرف ناسخها وسنة النسخ، والنسخ المعتمدة على التفصيل هي:

النسخة الأولى: هي نسخة مكتبة الغازي خسرو بك في سراييفو/البوسنة، ورمزنا لها بـ«أ»:

محفوظةٌ في المكتبة برقم: (2626/5)، وهي مُضمَّنةٌ مع رسالةٍ أخرى، عدد صحائفها 32 صحيفةً، وعدد أسطر الصحيفة الواحدة 19 سطرًا، مكتوبةٌ بخط النسخ، وهي أوضح النسخ خطًّا، وكلماتها ليست مشكولةً، كُتبت بالمداد الأسود واستُعمل اللون الأحمر في بعض المواضع، ولم يُصرَّح باسم ناسخها وتاريخ النسخ.

النسخة الثانية: هي نسخة مكتبة بيازيد/إسطنبول، ورمزنا لها بـ«ب»:

محفوظةٌ في المكتبة برقم: (124/2)، وهي ضمن مجموعةٍ من الرسائل جُلَّها تشترك في الموضوع نفسه وهو حرف الضاد، عدد صحائفها 32 صحيفةً، وعدد أسطر الصحيفة الواحدة 21 سطرًا، مكتوبةٌ بخط النسخ كتابةً واضحةً، كلماتها ليست مشكولةً، كُتبت بالمداد الأسود، واستُعمل اللون الأحمر في بعض المواضع، وهذه النسخة أيضًا تخلو من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

النسخة الثالثة: هي نسخة مكتبة مانيسا/تركيا، ورمزنا لها بـ«س»:

محفوظةٌ في المكتبة برقم: (1215/3)، وهي ضمن مجموعٍ مكونٍ من سبع رسائل أربعةٌ منها موضوعها الضاد، عدد صحائفها 32 صحيفةً، وعدد أسطر الصحيفة الواحدة 19 سطرًا، مكتوبةٌ بخط النَّسخ المعلَّق، وخطُّها مقبولٌ، كلماتها ليست مشكولةً، كُتبت بالمداد الأسود، واستُعمل اللون الأحمر في بعض المواضع، وهذه النسخة هي الوحيدة بين النسخ المعتمدة التي تخلو من الحواشي، كذلك هي النسخة الوحيدة التي ذُكر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، حيث جاء في ختامها:

"كتبه أفقر الورى إلى الله العلَّام، على المتخلص بعلمي تراب الأقدام، غفر ذنوبه وذنوب والديه بحرمة سيد الأنام، يوم الجمعة وقت العصر سنة 1155هـ".

النسخة الرابعة: هي نسخة مكتبة السليمانية - مجموعة إبراهيم أفندي/إسطنبول، ورمزنا لها بـ«م»:

محفوظةٌ في المكتبة برقم: (2/32)، وهي ضمن مجموعٍ أيضًا، عدد صحائفها 39 صحيفةً، وعدد أسطر الصحيفة الواحدة 19 سطرًا، مكتوبةٌ بخط النسخ كتابةً واضحةً، تتميز بشكل كلماتها سوى الصفحات السبع الأخيرة، ولا يخلو هذا الشكل من الأخطاء، كُتبت هذه النسخة بالمداد الأسود، واستُعمل اللون الأحمر في مواضع قليلةٍ، وهذه النسخة أيضًا لا يُعلم اسم ناسخها وتاريخ النسخ.

6.2. نماذج من النسخ المخطوطة:

الصحيفة الأولى من النسخة «أ»

الصحيفة الأخيرة من النسخة «أ»:

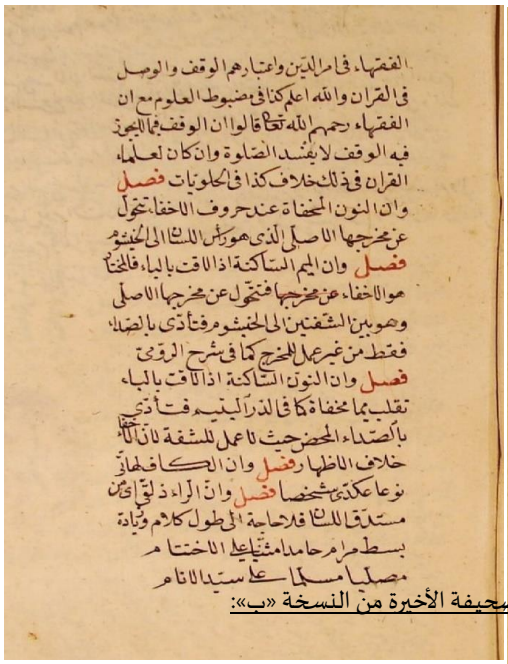

الصحيفة الأولى من النسخة «ب»

الصحيفة الأخيرة من النسخة «ب»:

الصحيفة الأولى من النسخة «أ»

الصحيفة الأخيرة من النسخة «أ»:

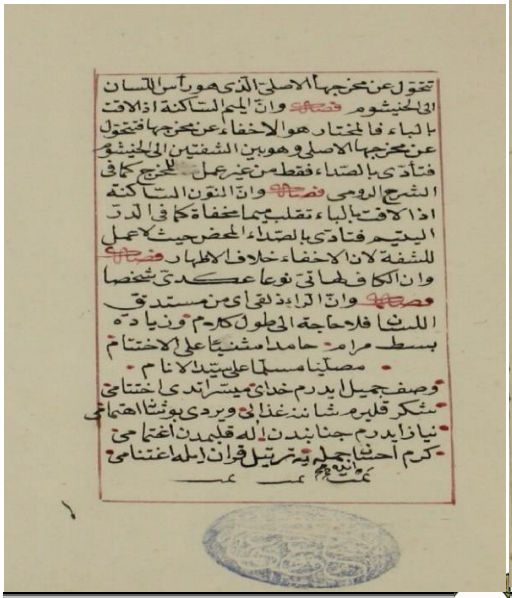

الصحيفة الأولى من النسخة «س»

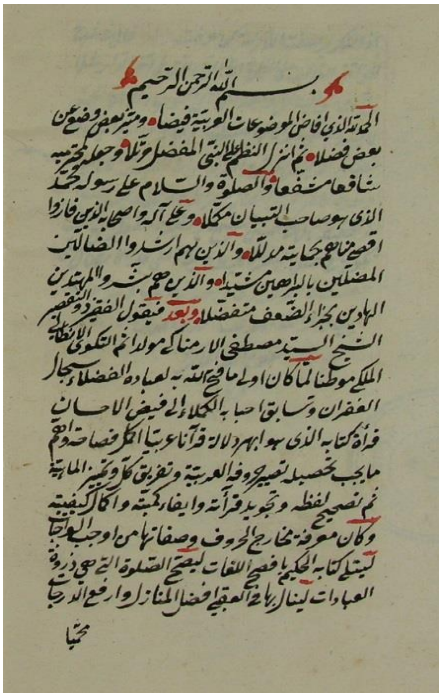

الصحيفة الأخيرة من النسخة «س»:

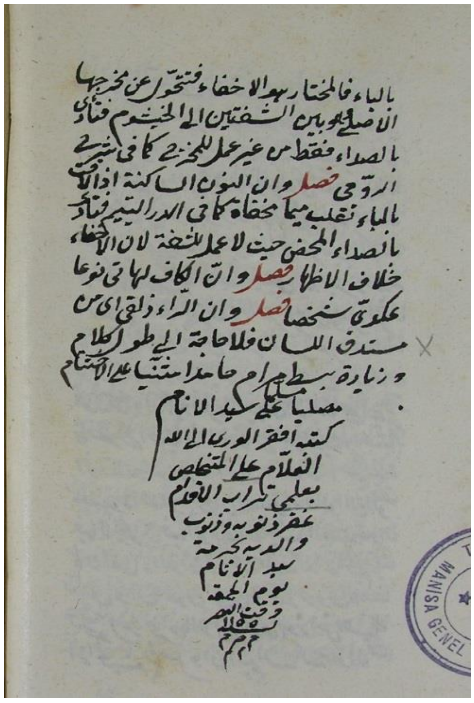

الصحيفة الأولى من النسخة «م»

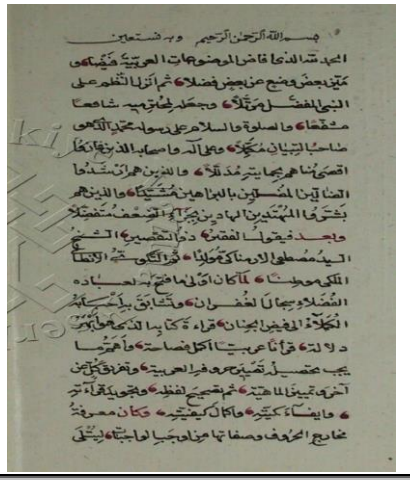

الصحيفة الأخيرة من النسخة «م»:

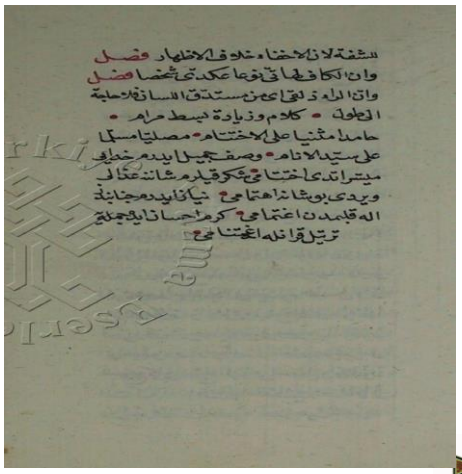

ب. النص المحقق:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أفاض الموضوعات العربية فيضًا، وميَّز بعضَ وضعٍ عن بعضٍ فضلًا، ثم أنزل النظم على النبي المفضَّل مرتلًا، وجعله لمحترميه شافعًا مشفَعًا، والصلاة والسلام على رسوله محمد الذي هو صاحب التبيان مكَملًا، وعلى آله وأصحابه الذين فازوا أقصى مُناهم بحمايته مدَللًا، والذين هم أرشدوا الضالين المضلين بالبراهين مشيدًا، والذين هم بشَّروا المهتدين الهادين بجزاء الضِّعف متفضلًا، وبعد:

فيقول الفقير ذو التقصير الشيخ السيد مصطفى الأرمناكيُّ [13] مولدًا، ثم التكوي الأنطالي الملكي موطنًا:

لمَّا كان أول ما فتح به لعباده الفضلاء سِجالَ [14] الغفران، وتسابق به أحبابه الكملاء إلى فيض الحِسان [15]، قراءة كتابه الذي هو أبهر دلالةً، قرآنًا عربيًّا أكمل فصاحةً، وأهمُّ ما يجب تحصيله تصيير [16] حروفه العربية، وتفريق كلٍّ عن آخر، وتمييز الماهية، ثم تصحيح [17] لفظه، وتجويد قراءته، وإيفاء كمِّيته، وإكمال كيفيته.

وكان معرفة مخارج الحروف وصفاتها من واجب الواجبات، ليُتلى كتاب الله الحكيم بأفصح اللغات، ليصحَّ الصلاة [18] التي هي ذروة العبادات، ليُنال بها في العقبى أفضل المنازل وأرفع الدرجات، محميًّا مصونًا عن التَّسفُّل في حُفرة الدركات.

ومن الفصاحة رعاية حق الحروف ومستحقها وجوبًا واستحبابًا كما يأتي، وكانت أمرًا مُعضلًا لكونها من أصعب الأمور وأدقها ضبطًا وحفظًا، وتمييزًا وتشخيصًا، ومن ذلك أنه وقع في بعض الحروف شكلُ نِزاعٍ، وهو أن الضاد المعجمة مجهورٌ[19] رِخوٌ[20] مفخمُ[21] الذال المعجمة المقدَّرة[22]، فيشبه لفظها وسمعها لفظ الظاء المُشالة[23] وسمعها، فيتميز من الظاء بالاستطالة[24]، أو مجهورٌ شديدٌ[25] مفخمُ الدال المهملة فيشبه لفظها وسمعها لفظ الطاء المهملة المقلقلة[26] وسمعها، فيخرج من الرَّخاوة، ويلحق بالحروف المقلقلة، مع أن الحق هو الأول على ما يجيء من التحقيقات.

وأن الطاء المهملة مجهورٌ شديدٌ مقلقلٌ مفخمُ الدال المهملة المقلقلة، أو مهموسٌ [27] شديدٌ مفخمُ التاء المُثنَّاة من فوق، فيخرج من المقلقلة، مع أن الحق هو الأول على ما يجيء من التدقيقات.

وأن الميم الساكنة إذا لاقت بالباء وكذا النون الساكنة إذا لاقت بالباء وقُلبت ميمًا مخفاةً هل يبقى للشفة عملٌ في المِيمَين؟ أي: الميم الأصلي والميم المقلوب، أو يؤدي بالصداء المحض من الخيشوم؟ وكذا النون الساكنة إذا خفيت عند سائر حروف الإخفاء هل يبقى للذلق عملٌ أو يؤدي بالصداء المحض؟ مع أن الحق هو الثاني فيهما على ما يجيء من التفصيلات.

وأن الكاف لهاتيٌّ نوعًا وعَكدِيٌّ شخصًا [28]، أو شجْريٌّ أي من وسط اللسان مثلًا [29]، وأن الراء ذلقيٌّ [30] أي: من مُستدقِّ اللسان [31] أو شجْريٌّ أي من وسط اللسان، مع أن الحق هو الأول فيهما على ما يجيء من التقريرات وغيرها.

وكان الدين النصيحة للعام والخاص، والبر والفاجر، ممَن غدر في العهد أو وفَى، ولاطَفَ في معاملته للخلْقِ أو جفَا، وتعيَّن علينا النصح بقدر الوسع لتحصيل شفاء الأمراض التي أصحابنا منها على شَفا[32]، ودُفعنا في وقتنا هذا إلى زمنٍ طال فيه على أرباب الفضائل أرباب الرذائل، وجال فيه بالمقال على الأماثل مَن ليس لهم بالمماثل، وتعين علينا أن ننصح أهل الوسائل، وتبيَّن لنا أن نوضِّح ما التبس على الأفاضل من الفضائل، ببيان الحق لمن أعرض عنه لمَّا جهله، وتقريب الطريق على مَن قصد أن يصله، وترتيب المسير لمن أصغى لصدق المقال وقبِلَه،

وإنما ينتفع بالنصح مَن تلقاه بالقبول وامتثله، فحينئذٍ يُزيل الله عنه زلله، ويُقصر به أمله، ويُعدِمُ منه علله، ويسدُّ منه خلله، وأما مَن أعرض عن قبوله استكبارًا ونِفارًا، وإدبارًا عن استماعه وفِرارًا، فإنه لا يهتدي للصواب إصرارًا أو إضرارًا، وكيف يصغى للاستماع مَن جعل الله في أذنه عنه وَقرًا، وفي قلبه لِما يُلقى إليه من العرف نُكرًا؟ فهو من قومٍ ذكر الله تعالى حالهم لقومٍ يعتبرون: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين، 14/83].

وكان الأمر مُحتاجًا إلى حضرة ذي سلطنةٍ سَريةٍ، وإلى نُصرة ذي شوكةٍ سَنيةٍ، ليُعاوِن عن البحث في حضرته الشريفة ليعلم كلٌّ قدره، ولم يتعدَّ طوره فيظهر الصواب، ويتعين لكل حزبٍ المرجع والمآب، حتى جاء الحق وزهق الباطل، فكيف لا، لأن الله تعالى أقام هذا الدين بطائفتين: العلماء والخلفاء، فإن الدين إنما استقام نظامه، واستدام مرامه، بحالتين سنانٍ وبيانٍ، أما السنان فللمعتدين، وأما البيان فللمهتدين.

جمعت هذا معترفًا بالتقصير، بكل ذنبٍ صغيرٍ وكبيرٍ، مع تزاحم الأضداد وتتابع الحسَّاد، وعَودِ سوق الفضل إلى الكساد، وجعلته تحفة عرضٍ إلى حضور حضرة الوزير العالي الشان، المغتنم ببهجة سماحته كل أهل الفضل والعرفان، المفترح ببركة جودته كل طامع البر والإحسان، المتفائل في مآله هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، متضرعًا ممَن شأنه إعلاء براهين الحق المبين بالبيان، وبقبضة همته إحالة أهل الضلال إلى علم اليقين بالبرهان، أن يسمع معروضاتنا بحرمة القرآن الماجِل[33]، المصدق عين اليقين بالعيان، فيظهر الحق بنصرته للفرقان، الشافع المشفَّع حق اليقين بالاطمينان[34]، وما هو إلا ولي النعم لعامة الأفاضل والعالمين بلا امتنانٍ، من الغرباء الذين كأنهم بتلاطم غبار سيماهم بفرط الضراعة من أهل الصين، بحزن عفونة الزمان، اللّٰهم اجعل أعماره وأنسابه متماديةً ما دامت الأزمان، اللّٰهم اجعل مقامه ومقامهم أعلى الفردوس من الجنان، الذي هو سلاح أركان الشجاعة والعنوان، الذي هو رماح أرباب السماحة والإحسان، أعني به أخانا الأُخرويَّ العزيز حضرة مكرمة علي باشا[35]، يسره الله تعالى في الدارين ما يشا، وجعل الله تعالى له العافية الوافية غدًا وعِشا، وزيَّن الله تعالى قلبه المنير بشفقة الضعفاء مساءً وعِشا، المتعين المتشرف، المتنوَّر بنوره، زهراء السلطان الأعظم، سيد ملوك العرب والعجم، السلطان الغازي أحمد خان[36] بن السلطان الغازي محمد خان[37]، لا زال أعلام العدل في أيام دولته عاليةً، وقيمة العلم من أثار تربيته غاليةً، فهو الذي عمَّ أهل الزمان بإفاضة العدل والإحسان، ورفع لأهل العلم مراتب الكمال، ونصب لأرباب الدين مناصب الإجلال، اللّٰهم كما أيدتَ لإعلاء كلماته فأيده، وكما نورتَ خلده لنظم مصالح خلقك فخلده، من قال آمين صفَّى[38] الله تعالى سريرته، وأبقى الله تعالى في الدارين بهجته، ليأمر[39] رئيس القراء الكرام، وأنيس العلماء العظام، بأن يتدارسوا كتابًا من كتب التجويد[40] إلى الاختتام، ليضبطوا ويأنَسوا طبايع[41] الحروف المتواترة بالاهتمام، أو يبحثوا على النصح والوقار في تصحيح الحروف وظواهرها وتحسينها ودقايقها، فيتعين الحقوق التي هي الصفات اللازمة والمستحقات التي هي الصفات العارضة، فيتشخص مادة اللحن الجليِّ الذي يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، ومادة اللحن الخفيِّ الذي يختص بمعرفته علماء القراءة فقط، فيتضح نتيجة المرام، ويضمحل كليلة[42] الأفهام، فينتظم موجب حكم أمر الترتيل لجميع الأنام، ويغتنم بآثار القرآن الكريم الخواص والعوام، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ (٢٩) لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ

مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ (٣٠)﴾ [فاطر، 35/29-30]، صدَّر الحكيم جل جلاله أشرف الأعمال البدنية، وأعظم الأفعال المالية بتلاوة القرآن، يكفيك هذا من فضيلة تلاوته، وأيضًا ذكرها بصيغة المستقبل ليدل على أن المؤمن ينبغي أن يستديم بتلاوته، ويستقيم بمذاكرته، فكأنه يجلوه ويعرضه على الأنام، في الليالي والأيام، واليقظة والمنام، لأن مَن اشتغل في أكثر أوقاته بأمرٍ صار ما بقي منه منها، فلهذا قال النبي ﷺ: «**نوم العالم خيرٌ من عبادة الجاهل**»[43]، فأيُّ عملٍ أفضل وأحسن مما يستدعي أن يكون حال الغفلة حال القُرب، وأيضًا يدل على أن هذا الأمر العظيم لا يتيسر إلا لمَن يجددها ساعةً فساعةً، بل على ألا ينبغي أن يغفل منها ساعةً، وأيضًا يدل على ألا يليق بأحباب الله تعالى أن يخلوا ويفرغوا منها كما لا يجوز أن يخلو المؤمن عن الإيمان، فذَكر الأمر بصيغةٍ تدل على مشابهته بالإيمان الذي وجب المداومة عليه، لترغيب العباد في الاشتغال به، وأيضًا يدل على أن التالي محبٌّ لله تعالى ومحبوبه؛ لأن مَن أحب شيئًا أكثر ذكره، وأفضل الأذكار تلاوة القرآن، وأيُّ ذكرٍ أفضل وأولى من ذكر الله تعالى بكلامه، وهو ذكرٌ لا يجري فيه الإفراط والتفريط ولا يمكن فيه الإسراف والتبذير، هذا بعض ما ذكره صاحب المضبوط[44]، وقوله عليه السلام: «**إن عدد درج الجنة عدد آي[45] القرآن فمن دخل الجنة ممَّن قرأ القرآن لم يكن فوقه أحدٌ**»[46]، وقوله عليه السلام: «حرفٌ من القرآن خيرٌ من الدنيا وما فيها»[47]، وقوله عليه السلام: «**إن الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة**»[48] واعتبارًا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ[49] (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ[50] (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦)﴾ [الحاقة، 69/44-46]، وقوله عليه السلام: «**سيخرج أقوامٌ من أمتي يشربون القرآن كشربهم اللبن**»[51]، وقوله عليه السلام: «رب قارئٍ يقرأ القرآن والقرآن يلعنه»[52]، ومن الظاهر أن هذا الترغيب والترهيب مبنيٌّ على رعاية التصحيح والظواهر مخرجًا وصفةً، والتحسين والدقايق إدغامًا وإمالةً، وإن قال بعض الفضلاء: إن اللعن أعمُّ من أن يكون من فساد المباني أو المعاني أو الأحكام.

وبعد لم يتفق مني في هذا الشأن مثل هذا يسيرًا أو كثيرًا إلى الآن، إلا "**مفاض الفيض والإفضالات المرضية**"، و"**توضيح المعضلات التصحيحية التجويدية**"[53]، كأنهن ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: 55/72]، ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: 55/74]، وإنما يعرف ذا الفضل من الناس ذَووه، إنما يفحص ذا الغِش من الزاكي ناقدوه، سيطلع بعد النقد والتبييض، إن وفق الله تعالى إلى الحول والتفويض، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، فليُعذر ما وقع فيه من الزلل، وليُعف ما رسخ فيه من الخلل؛ لأن مَن استغرق إلى شوق لقاء المحبوب ببلوى الإنسان، حيث لا شعور له في طوره في كثيرٍ منه ذلَّ اللسان، فإن أردت تدقيق ضابطتهم من زُلال حديقة الإحسان، فاستمع ما يُتلى من تحقيقات الفضلاء ذوي العرفان، من ترتيب الصفات اللازمة لكل حرفٍ تواترًا وتقريرها، وتعيين الصفات اللازمة لكل حرفٍ تعارفًا وتخصيصها.

فاعلم أنهم قالوا: إن الهواء الخارج من داخل الإنسان إذا خرج بدفع الطبع يُسمى نفَسًا، وإذا خرج بالإرادة وعرض له تموُّجٌ بتصادم جسمين يُسمى صوتًا، وإذا عرض للصوت كيفياتٌ مخصوصةٌ بسبب الآلات يُسمى حروفًا، وإذا عرض للحروف كيفياتٌ أُخَرُ عارضةٌ بسبب الآلات يُسمى[54] تلك الكيفيات صفاتٍ، ثم[55] إن النفَس الخارج هو وظيفة حرفٍ إنْ تكيَّف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوتٌ قويٌّ، كان الحرف مجهورًا حروفه تسعة عشر: «ء – ق – ج – ط – د – ب – غ – ض – ز – ظ – ذ – ا – ع – ى – ل – ر – ن – م – و»، فالحكم فيهن احتباس جري النفَس كلها مطلقًا[56]، لأنك إذا تلفَّظتَهنَّ لا تُحسُّ جري النفَس وخروجه عنده[57]،

وإن بقي بعضه بلا صوتٍ يجري مع الحرف كان الحرف مهموسًا حروفه عشرة: «هـ – ح – خ – ش – ص – س – ث – ف – ت – ك»، فالحكم فيهن جري النفَس كلها مطلقًا[58]، لأنك إذا تلفظت تُحسُّ جري النفَس وخروجه عنده ضرورةً، وأيضًا إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارًا تامًّا فلا يجري أصلًا يُسمى شديدًا[59] حروفه ثمانية: «ء – ق – ج – ط – د – ب – ت – ك»، فالحكم فيهن تمام احتباس جريِ الصوت كلها مطلقًا، وهي على قسمين: الأول: مجهورٌ شديدٌ، والثاني: مهموسٌ شديدٌ، فالحكم في القسم الأول وهو ستة: «ء – ق – ج – ط – د – ب» تمام احتباس جريِ الصوت مع عدم جريِ النفَس كما في: «الحج» و«الخط» و«المد»، فإنك لو وقفتَ عليهن وجدتَ صوتك راكدًا محصورًا حتى لو رُمتَ مدَّ[60] صوتك لم يُمكنِك مع عدم جريِ النفَس، والحكم في القسم الثاني وهو اثنان «ت – ك»: تمام احتباس جريِ الصوت مع عدم جريِ النفَس كما في «الفك» و«البَت»، فإنك لو وقفت عليهما وجدتَ صوتك راكدًا محصورًا حتى لو رُمتَ مدَّ صوتك لم يُمكنِك مع وجود جريِ النفَس، وأما إذا جرى الصوت جريًا تامًّا ولا ينحصر أصلًا، فيُسمى رِخوًا[61] حروفه ثلاثة عشر[62]: «غ – ص – ز – ظ – ذ – هـ – ح – خ – ش – ض – س – ث – ف»، فالحكم فيهن تمام جريِ الصوت كلها مطلقًا[63]، وهي على قسمين أيضًا: الأول: مجهورٌ رِخوٌ.والثاني: مهموسٌ رِخوٌ، فالحكم في الأول وهو خمسةٌ: «غ – ص – ز – ظ – ذ» تمام جريِ الصوت مع عدم جريِ النفَس، كما في «الأز» و«العض» و«الحظ»، فإنك لو وقفت عليهن وجدتَ صوتك جاريًا جريًا تامًّا بمدةٍ إن شئتَ مع عدم جريِ النفَس، والحكم في الثاني وهو ثمانية «هـ – ح – خ – ش – ض – س – ث – ف»: تمام جريِ الصوت مع جريِ النفَس كما في «الحث» و«الطش» و«الفص»، فإنك لو وقفتَ عليهن وجدتَ صوتك جاريًا جريًا تامًّا بمدةٍ إن شئت مع جريِ النفَس، وأما إذا لم يتم الانحصار ولا الجريُ يكون متوسطًا بين الشدة والرَّخاوة[64] وحروفه ثمانية: «ا – ع – ي – ل – ر – ن – م – و»، فالحكم فيهن عدم تمام احتباس جريِ الصوت وعدم تمام جريه مع حبس النفَس، كما في «الخل» و«المن» و«الدع»، فإنك لو وقفتَ عليهن وجدتَ صوتك لا يجري مثل جري «الطش» و«العض» وغيرهما، ولا ينحصر مثل انحصار «الحج» و«الخط» وغيرهما، بل يخرج على اعتدالٍ بينهما، انتهى[65].

كذا أصل هذا التقسيم في شروح حرز الأماني من: الفاسي، والجعبري، والخلاطي، وكنز المعاني الكبير، وكنز المعاني الصغير، والسيوطي، والكبير، وكشف القناع، وأبي شامة، والسخاوي، والمفيد، وكشف المعاني، والتذكار، وشروح المقدمة الجزرية من: الفاضل طاشكوپرى، والأزهرية، والمحكمة، والفوائد المسعدية، والفوائد السرية، والتقدمة، وشرح الشيخ علي القاري، وشرح الطرازات، وشرح زكريا، والمتممة، والمفهمة، والقدسي، والتحفة، وشروح الشافية: من بديع الدين، والچاپردي، والصافية، والعافية، وعصام الدين، والسيد عبد الله، والجديد، ومتن الدر اليتيم، والدر النضيد، والتبيان، وكتاب الإعراب، وشرح الرومي، وبيان المشكلات، وغيرها[66]، لكن فصَّلنا بعض التفصيل، بعون ذي الفضل الجليل، فالعجب ثم العجب مما خفي لأولي الألباب حتى ينسِج عليه العنكبوت، ويختلَّ أكثرُ الكيفية وأكثرُ النعوت، فالحمد لله ملهم الصواب، وإليه المرجع والمآب، فظهر وبهر مما فُصِّل وحُقِّق أن الضاد المعجمة والظاء المعجمة المشالة من الحروف المجهورة الرِّخوة الجارية جريًا تامًّا، وأنهما منقبضان نفَسًا، منبسطان صوتًا تواترًا، لأنهلا وم قالوا: إن لفظ الضاد مشابهٌ لفظ الظاء، لأنهما اشتركتا جهرًا ورخاوةً واستعلاءً وإطباقًا وافترقتا بالمخرج، وانفردت الضاد بالاستطالة وانفردت الظاء

بالمد[67]، وقيل: إن الضاد متفشيةٌ[68]، وقال محمد بن طيب الخطيب في كشف القناع: "وحُكي عن أبي طاهر هاشم بن أحمد: الشين والضاد حرفان متفشيان، فإن الشين يتفشى حتى يتصل[69] إلى مخرج الراء، والضاد يتفشى حتى يتصل[70] إلى مخرج اللام، فلا بد لك أن تُعطيهما هذه الصفة من غير إفراطٍ سيما في حال التشديد، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [آل عمران، 36/3] ﴿فَبَشِّرْ﴾ [الزمر، 17/39] ﴿الشِّرْكَ﴾ [لقمان، 13/31] ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة، 7/1] ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة، 7/1]، انتهى[71].

لكن لا يجوز التكلف والإفراط في إخراجه حتى يخرج البُزاق، قال في كشف الناموس لابن الجوزي: "من تلبيس إبليس لبعض الزهاد أن يتكلف في إخراج الضاد حتى يخرج البُزاق"[72]، كما في الكوكب المنير شرح الجامع الصغير [73]، لكن يتكلف حتى يظهر ويُسمَعَ صوت خروج الريح عند ضغطة الحافة بالأضراس بلا إفراطٍ يؤدي إلى إخراج البُزاق، ففيه أن الضاد المعجمة إذا تُلُفِّظ بلفظ الدال المفخم، فلا مجال إلى إخراج البُزاق أصلًا لانسداد المنفذين، أي: منفذ الريح ومنفذ الصوت، تأمل! فإن فيه عونًا لكون الضاد المعجمة مفخم الذال المعجمة المقدرة، فضارعتا لفظًا وسمعًا، وتمايزتا مخرجًا واستطالةً ومدًّا، فما دام صفة الرَّخاوة متحققةً فيهما اتفاقًا لا مجال لانقطاع تشاكلهما، لأنها من الصفات اللازمة التي لا تنفك مما عُينت وخُصصت في حقه من الحروف، لأن حكمها هو الجريُ التام لا الانحصار، ولا لزوم لها في المخرج أصلًا كما مرَّ، فذلك لا يضر لتمايز سماع كلٍّ منهما من وجهٍ آخر، كتمايز الزاي من الذال بصفة الصفير[74]، وكتمايز السين من الثاء أيضًا بصفة الصفير بعد تشاكلهما في أصل السمع، وفي الدر النضيد: "الظاء يشبه لفظه في السمع لفظ الضاد، فيجب على القارئ بيان الظاء فيتميز من الضاد، والضاد أعظم كُلفةً وأشق على القارئ من الظاء"[75]، انتهى.

واسمع ما نُقل عن التفسير الكبير لفخر الدين الرازي: فاعلم أن اشتباه الضاد بالظاء لا يُبطل الصلاة، ويدل عليه أن المشابهة حاصلةٌ بينهما جدًا والتمييز عسيرٌ، فوجب أن يسقُط التكليف بالفرق بيان المشابهة من وجوهٍ، الأول: أنهما من الحروف المجهورة، والثاني: أنهما من الحروف الرِّخوة، والثالث: أنهما من الحروف المطبقة، والرابع: أن الظاء وإن كان مخرجه من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومخرج الضاد من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس إلا أنه حصل في الضاد انبساطٌ لأجل رخاوتها، وبهذا يقرُبُ مخرجه من مخرج الظاء، والخامس: أن النطق بحرف الضاد مخصوصٌ بالعرب، قال النبي ﷺ: "**أنا أفصح من نطق بالضاد**"[76]، فثبت بما ذُكِرَ أن المشابهة بين الضاد والظاء شديدةٌ، وأن التمييز عسيرٌ، وإذا ثبت هذا فنقول: لو كان هذا معتبرًا لوقع السؤال عنه في زمن رسول الله ﷺ، أو في أزمنة الصحابة رضي الله عنهم، لا سيما عند دخول العجم في الإسلام، فلمَّا لم يُنقل وقوع السؤال عن هذه المسألة البتَّة، علمنا أن التمييز بين هذين الحرفين ليس في محل التكليف[77]، انتهى.

كذا في أول تفسير ابن العادل بُعيد ديباجته ففيه بيانٌ باهرٌ أن لفظ الضاد مشابه لفظ الظاء لجهرهما ورخاوتهما تواترًا على ما نطق به الكتب المذكورة المعتبرة تواترًا [78]، قال الفاضل الشيخ محمد الجزري في المقدمة:

وَالضَّادَ بِاستِطَالَةٍ وَمَخرَجِ	***	مَيِّز مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي [79]	

أي: الظاءات، فلما كان الضاد مشابهًا بالظاء لفظًا وسمعًا، بل متَّحدين دون ما به تمايز أحدهما عن الآخر من المخرج والصفة، وكان التمييز بهما أعسر، أُمِرَ بتمييز الضاد عن الظاء، وقال الشيخ عمر بن إبراهيم بن أحمد بن علي المسعدي الشافعي في الفوائد المسعدية شرح المقدمة الجزرية في شرح هذا المحل: "يجب عليك أيها القارئ أن تُميز الضاد المعجمة من الظاء المشالة"[80] بالاستطالة وبالمخرج المعروف لها مما تقدم، ثم إن الناظم رحمه الله تعالى ذكر جميع ما في القرآن العظيم من الظاء المشالة في سبعة أبياتٍ تسهيلًا على القارئ من حيث إنه إذا قرأ كلمةً من الكتاب المجيد واشتبهت عليه هل بالضاد المعجمة أو بالظاء المشالة فيعرضُها على هذه الأبيات السبعة الآتية، فإن وجدها فيها كانت بالظاء المشالة وإلا فبالضاد المعجمة، فجزاه الله خيرًا كثيرًا، ثم أخذ في ذكر الأبيات السبعة فقال:

فِي الظَّعنِ ظِلَّ الظُّهرِ عُظمِ الحِفظِ	***	أيقِظ	وَأنظِر	عَظمَ	ظَهرِ اللَّفظِ
ظَاهِر لَظَى شُوَاظُ كَظمٍ ظَلَمَا	***	أغلُظ	ظَلامَ	ظُفُرٍ	انتَظِر ظَمَا
أَظفَرَ ظَنًّا كَيفَ جَا وَعَظ سِوَى	***	عِضِينَ	ظَلَّ	النَّحلِ	زُخرُفٍ سوى
وظَلت ظَلتُم وَبِرُومٍ ظَلُّوا	***	كَالحِجرِ	ظَلَّت		شُعَرَا نَظَلُّ
يَظلَلنَ مَحظُورًا مَعَ المُحتَظِرِ	***	وَكُنتَ	فَظًّا		وَجَمِيعٍ النظر
إلا بَوبلٌ هَل وَأُولَى نَاضِرَه	***	وَالغَيظُ	لَا	الرَّعدُ	وَهُودٌ قَاصِرَه
وَالحَظُّ لَا الحَضُّ عَلَى الطَّعَامِ	***	وَفِي	ظَنِينٍ	الخِلَافُ	سَامِي[81]

وقال الشيخ لطف الله الحنفي محمد الحلبي الحنفي في الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية في شرح هذا المجال أيضًا: واعلم أن الضاد حرفٌ عسيرٌ على اللسان وليس في الحروف أعسر منه، والناس يتفاضلون في النطق به، فمنهم مَن يُخرجه دون مخرجه ممزوجًا بالطاء المهملة ولا يقدر على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل الغرب، ومنهم مَن يُخرجه لامًا مفخمةً وهم الزَيَالِعُ[82] ومَن ضاهاهم، ومنهم مَن يجعله ظاءً مطلقًا، لأنه يشارك الظاء في صفاته كلها ويزيد عليه الاستطالة، ولولا الاستطالة لكان ظاءً، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق، وهذا لا يجوز في كتاب الله تعالى، لمخالفته المعنى الذي أراد الله تعالى على ما صرَّح به الناظم في التمهيد، وعن ابن جني: "أن من العرب مَن يجعل الضاد ظاء مطلقًا في جميع كلامهم"[83]، قال الناظم: وهذا غريبٌ، وفيه توسعٌ للعامة[84]، ولمَّا كان جازمًا بعدم جواز ذلك، وكان التمييز بين الضاد والظاء أمرًا مهمًا، لذلك

أمَرَكَ بتمييز الضاد عن الظاء بالمخرج وصفة الاستطالة، ثم أراد حصر ظاءات القرآن ببيان ما هي فيه من مادةٍ مخصوصةٍ «كالظل» أو صيغةٍ معينةٍ «كالظعن» فقال: وَكُلُّهَا تَجِي فِي الظَّعنِ... إلى أخره"[85]، كما في البغية[86]، وقال السخاوي:

مَيِّزْهُ	بِالإِيضَاحِ	عَن	ظَاءٍ،	فَفِي	***	أَضلَلنَ	أَو	فِي	غِيضَ	يَشتَهَانِ
وَكَذَاكَ	مُحتَضَرٌ،	وَنَاضِرَةٌ	إِلَى		***	وَوَلَا	يَحُضُّ،	وَخُذهُ	ذَا	إِذعَانِ[87]

انتهى.

وقال شارحه شمس الدين أحمد بن محمودٍ الأديبُ: ففي هذه المسألة التي في هذين البيتين، يشبه الضاد بالظاء، فللمقرئ أن يعلم المخارج واللغة وكيفية التلفظ حتى يمكن له أن يتلفظ بحيث أن يتميز الضاد عن الظاء، لأن مخرج الظاء طرف اللسان وطرف الثنايا، ومخرج الضاد معلومٌ، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظهما واحدًا ولم يختلفا في السمع ذا حالٍ عن الفاعل أو المفعول، والإذعان: الانقياد [88]، انتهى.

كذا في كشف القناع شرح حرز الأماني، وفيه: لأن لفظها يشابه لفظ الظاء فمُنِع جواز الصلاة في مثل: ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة، 7/1] ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة، 7/1] ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح، 3/94] إذا قُرِئ بالظاء، ذكر أن الأصل فيه إن أمكن الفصل بين الحرفين بلا كُلفةٍ، كالصاد مع الطاء بأن قرأ: الطالحات مكان الصالحات، فسدت عند الكل، وإن لم يُمكن إلا بالمشقة، كالظاء مع الضاد، والصاد مع السين، والطاء مع التاء، اختلفوا، فالأكثر على أنه لا تفسد لعموم البلوى [89]، انتهى. كذا في الشرح الكبير للمنية وجامع الفتاوى وقاضي خان وابن الهمام وبغية المرتاد[90].

وقال الإمام الغزالي في بداية الهداية: ثم اقرأ الفاتحة بتشديداتها، واجتهد في الفرق بين الضاد والظاء [91]، انتهى.

وما تلك المشقة إلا بمُشاكلة لفظيهما، فلو لم يكونا مُشاكلين في اللفظ فمن أين يلزم المشقة في الفصل، وفي التنقيد [92]: وأما الضاد، فقد انفردت بالاستطالة، وأشد الحروف تعسرًا على اللسان، فمنهم مَن يخرجها ظاءً فينتفي الاستطالة، ومنهم مَن يمزجها بالذال فينتفي الإطباق والاستعلاء والاستطالة، ومنهم مَن يخرجها لامًا مُفخمةً فينتفي الصفات الثلاث والرَّخاوة، ومنهم مَن يُشمه زايًا فينتفي الصفات الأول وكلٌّ لا يجوز، انتهى.

فلا بد من الاحتراز عما ذُكر خصوصًا إذا جاور ظاءً نحو: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح، 3/94] ﴿يَعَضُّ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان، 27/25]، وقد يشتبه نحو: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ﴾ [الإسراء، 67/17] بـ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل، 58/16] [الزخرف، 17/43] كذا في التنقيد.

ولا شك أن وجه الترقِّي في النقلين إذا جاور ظاءً مُشاكلة لفظيهما بسبب صفة الجهر وصفة الرَّخاوة فيهما، لأن الشيء بالأشكَلِ أقرب، فينقلب أحدهما بالآخر، وقال في مضبوط العلوم[93]: ﴿أَنْقَضَ﴾ بالضاد، ﴿ظَهْرَكَ﴾ بالظاء، هذان الحرفان يشتركان في جميع الصفات ويتميزان بالمخرج، مخرج الأول: الأضراس، وهي الكراسي من الأسنان والحافة القصوى من اللسان، ومخرج الثاني: طرف اللسان، أعني: رأسه وأطراف الثنايا العليا، فمَن أراد أن يُميزهما من غيرهما ويُميز كل واحدٍ منهما عن الآخر فعليه أن يحفظ مخرج كل واحدٍ منهما، ويراعي إطباقهما

وهو إلصاق اللسان وإلزاقه بالحنك، وينبغي أيضًا أن يهتم بتصحيح هذين الحرفين ويُحسنهما، فإن لم يتيسر لأحدٍ فلا يجوز له أن يقرأ هذه السورة ومثلها في الصلاة، وهذا الاحتياط واجبٌ على جميع المسلمين خاصةً على من يؤم الناس، فمَن لم يصدقني فيما قررت فليُطالع كتب القراءة والتجويد، وكتب زلة القارئ لحسام الدين الشهيد[94]، وزلة القارئ للإمام نجم الدين النسفي[95] وغيرهما، حتى يرى ما يرى من تشديد العلماء من القراء والفقهاء، فَيَا مَن يتصدر للإمامة انظر ما تصنع وماذا تصنع وما تجيب عند السؤال عن الصلاة وأركانها فاتَّق الله وأنصف، انتهى.

بيت وا وَيلاه تقول الجهلة المُتجودون حكم أمر التنزيل سفليًّا وظهريًّا، وضيعوا سُنَّة القراءة أخذًا في مضمار الإضلال ميدانًا غَضِيًّا[96]، أصروا على ما أصروا من عدم الإصغاء بالصريح من أهله مُكَبكِبًا[97]، ثم أضلوا ما أضلوا من عدم الإفضاء بالفصيح من أصله مُدَمدِمًا[98]، فيا أيها الإخوان ويا أيها الخُلان، أيُّ المصيبةِ أعظم فسادًا من تحريف أكثر الصفات من الجَليّ، فكيف لا أعظم لصلواتنا كسادًا، أمَا سمعتم أن سكوت الهندي أحب من قراءته غير مُفصحٍ به صلاحًا، فضلًا بفَوتِ التصحيح بتبديل صفةٍ بصفةٍ فيهات الأمر فلاحًا، فيا أيها الصدور ذوات الخسوف تنزَّهن عن قسوة القلوب ظلامًا، ويا أيها العيون ذوات الجمود ترسَّلن عن سَيلةِ الدموع ضِراعًا[99]، حيث جعلتم صلاة المؤمنين التي هي ذروة العبادة ضياعًا، حيث جعلتم تلاوة المسلمين التي هي زُبدة الخلاصة لتَذكارِهم هباءً، وقال شارح نقش الفصوص ناقلًا عن صدر الدين القُنوي[100] في محل بيان اختلاف قراءة الضاد والظاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير، 24/81]: الفرق بين الضاد والظاء عسيرٌ على السمع، لكن الضاد من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، والظاء من طرف اللسان ورأس الثنايا[101] انتهى.

وفي الجعبري: ولفظها [102] يُضارع لفظ الظاء، لأنهما أكثر الحروف تناسبًا في الصفة، كذا في كشف القناع كما مرَّ وفيه: ولولا اختلافٌ في المخرجين، وفي الضاد من الاستطالة لكان لفظهما واحدًا ولم يختلفا في السمع [103]، كما في البغية [104]، وقال القاضي البيضاوي: الضاد من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، والظاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا [105]، انتهى.

قال عصام الدين: إنما اشتغل ببيان مخرجهما مع أنه ليس دأبه تنبيهًا على بُعد مخرجهما، دفعًا لتوهم أن تكون إحدى القراءتين فرعَ الأُخرى [106] بقلب الضاد ظاءً وبالعكس، إذ لا يحسُنُ القول بالقلب مع ذلك البعد [107]، انتهى.

وقال الشِيرانِشيُّ [108]: هو في مصحف عبد الله بن مسعود بالظاء، وفي أُبي بن كعبٍ بالضاد، وكان رسول الله ﷺ يقرأ بهما، وإتقان الفصل بين الظاء والضاد واجبٌ، ومعرفة مخرجهما مما لا بد منه للقارئ [109] انتهى.

قال في العيون: قيل لا بد للقارئ أن يفصل بين الضاد والظاء بالمخرج، إذ لو استوى الحرفان لما اختلف المعنى ولَما ثبتَتْ القراءتان عند الأئمة السبعة [110]، انتهى.

وقال في الفاسي شرح الشاطبية: ورويَ: أنه ﷺ كان يقرأ بهما، وإنما يُعلَم ذلك بقياس مخرجهما، واختلاف النطق بهما" [111]، انتهى.

وقال في تفسير شيخ زاده: والظاء في مصحف عبد الله، والضاد في مصحف أُبيّ، وكان النبي ﷺ يقرأ بهما، فإن أكثر العجم لا يُفرّقون، وإن فرّقوا ففرقًا غير صوابٍ، فمخرج الضاد من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، وكان عمر ﷺ أضبط يعمل بِكِلْتَا يديه، وكان يُخرج الضاد من جانبي لسانه وهو أحد الأحرف الشجْرية أخت الجيم والشين، مخرج الظاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا وهو أحد الأحرف الذَّلقية أخت الذال والثاء، ولو استوى الحرفان لَما ثبت في هذه الكلمة قراءتان واختلاف بين الجبلين[112] من جبال العلم، ولَما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب إذا وضع المصلي أحدهما مكان الآخر كوضع الذال موضع الجيم والثاء مكان الشين، لأن التفاوت بين الضاد والظاء كالتفاوت بين أخويهما، هذا ما ذكره صاحب الكشاف، ولا شك أن التحقيق والقياس ما ذكره، ولكن ذكر أصحابنا فيه ترددًا، وعلَّلوا بقرب المخرج وعُسرة التمييز[113]، انتهى.

هكذا قيل، لكن إنما يُقبل هذا التعليل إذا لم يغفل عن تعلم ما قُرِئَ في جميع أوقاته عند الأستاذ الماهر ولم يقدر التمييز بين الضاد المعجمة والظاء المشالة بتشاكل لفظيهما بسبب صفة الجهر وصفة الرَّخاوة فيهما، كذا في مضبوط العلوم [114].

بيت فهذا المُرخِّص هو الجهاد في التصحيح في جميع أوقاته آنًا فآنًا[115]، فليبكِ مَن أفتى على فتواه بمجرد عُسرة التمييز ندمًا وبكاءً، ففي الكل بيانٌ باهرٌ أن الضاد مشاكلٌ للظاء المشالة، وإلا فلا فائدة في تكلُّف المقابلة في هذه الصور السابقة، فظهر وبهر من بيان علماء القراءة والفقهاء رحمهم الله تعالى أن الضاد من الحروف الرِّخوة المجهورة الجاري صوتها جريًا تامًّا لا يقبل الانحصار في المخرج أصلًا، فلمَّا تقرر أن الضاد المعجمة من المجهورة الرِّخوة، ظهر أن ما اشتهر في أكثر البلدان من تلفظ الضاد بلفظٍ شديدٍ منحصر الصوت فيه غير جارٍ، فضلًا من أن يكون مستطيلًا أو متفشيًا محرَّفًا مما حرَّفه علماء مصر كما في البُغية، وفي المفيد شرح الشاطبي: أنه من تحريف المتفقهين من العجم بالعراق[116] انتهى.

ولا يجوز أيضًا أن يقرأ الضاد بالضاد الضعيفة التي لم تقوَ قوة الضاد المُخرجة من مخرجها، ولم تضعف ضعف الظاء المُخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما مستهجنةٌ مستقبحةٌ لم تقع في فصيح الكلام، كما في سيد عبد الله شرح الشافية [117]، فالواجب أن تُتلفظ مجهورةً رِخوةً مستعليةً قويةً حتى يظهر صوت خروج الريح، مستطيلةً متفشيةً حتى يتصل [118] إلى أسفل الضاحك، مُشاكِلًا لفظها لفظ الظاء مُشاكَلةً تامةً بعد إعطاء صفتهما المميزة لأحدهما من الأخر تمييزًا تامًّا من المد والاستطالة.

وفي بدر الرشيد سُئل الإمام الفَضلي عمن يقرأ الظاء مكان الضاد أو على العكس، فقال: لا يجوز إمامته ولو تعمَّد يكفر [119]، انتهى.

قال الشيخ علي القاري في المنح الأزهر في شرح هذا المحل: قلتُ: أما كون تعمده كفرًا فلا كلام فيه إذا لم يكن فيه لغتان: (فَفِي ضَنِينٍ الخِلَافُ سَامِي [120]) [121]، انتهى.

وقال قاضي عياض: مَن بدَّلَ حرفًا عمدًا مما أجمع عليه المصحف الكريم فهو كافرٌ [122]، كذا في المضبوط [123].

فالحاصل: إن دخل النقصان في القراءة من حيث الذاتيات كالجهر والرَّخاوة وغيرهما يكون لحنًا جليًّا وتفسُد الصلاة، لأن بزوال الذاتيات تطرَّق الخلل في الحقيقة، فلا بد من الاحتراز عنه حتى يسلم عن الغلط والخطأ،

فمن لم يحترز عن ذلك يكفر إن كان عامدًا، لأنه تعمد بخلط غير القرآن به، وهذا افتراءٌ على الله، ومن أظلم ممن افترى على الله كذبًا، أو: يفسق، وبزوال العارضيات دخل النقصان، والاحتراز عنه أيضًا من الواجبات، مثلًا: ﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة، 6/1] بالطاء المهملة من القرآن، فإذا أزال عنه صفة الإطباق صار ﴿السِّرَاطَ﴾ بالدال، فمن جعله من القرآن فقد افترى على الله كذبًا، وأيضًا تفخيم رائه صفةٌ عارضةٌ له، ولكنه نزل بهذه الصفة هنا، لأن رسول الله ﷺ وسلم بلَّغ كما نزل، والأمناء حملوا كما سمعوا ونقلوا كما حملوا كما قال جل ذكره: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر، 9/15]، والحفظ لا يُمكن عادةً إلا بالتبليغ والسمع والحمل والنقل كما نزل[124]، كما في مضبوط العلوم.

بيت فَوَفقَ سمع الثلاثة: الذال والظاء والضاد المعجمات ابتداءً لاتفاقهن في قبض نفَسٍ بسط صوتٍ جهرًا ورخاوةً تواترًا، فميز الذال من الظاء انخفاضًا وانفتاحًا خافضًا انتهاءً، والضاد مخرجًا واستطالةً وتمددًا في طول المخرج ارتحالًا، ثم تلفظ أغلظ وأسمع من الظاء بتمدده في المخرج ارتجاجًا، فهم صرَّحوا بالتمييز بينهما بالاستطالة فاعمل به امتيازًا، فأوضحه عن الظاء في: ﴿أَضْلَلْنَ﴾ [إبراهيم، 36/14] ﴿وَغِيضَ﴾ [هود، 44/11] يشتبهان اشتباهًا، و﴿مُخْضَرَّةً﴾[125] [الحج، 63/22] و﴿نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة، 22/75] و﴿وَلَا يَحُضُّ﴾ [الحاقة، 34/69] [الماعون، 3/107] يشتكلان اشتكالًا.

فمن أخذ سمع ضادٍ غير ظاءٍ مع رخاوتهما جهرًا جزمًا	***	فمن أظلم ممن افترى على الله دهر الدَّاهرين عمدًا كذبًا
فصونَنَّ من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا دهرًا	***	وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا صنيعًا فتصونًا

فلنذكر بعض نُبذةٍ أخرى من آثار بعض المفاخر تمكينًا وترشيحًا لعامة الخواطر، لأن السابق للاحق قدوةٌ ورحمةٌ، والأكابر للأصاغر حجةٌ ونعمةٌ.

اعلم[126] أن حاصل المرام من حيث ترشيح الأفهام، هو أن حروف الإطباق أربعةٌ: منها ما بُسِطَ نفَسًا وصوتًا معًا تواترًا، وهو الصاد المهملة الرِّخوة، ومنها ما قُبض نفَسًا وصوتًا معًا وهو الطاء المهملة الشديدة المقلقة، ومنها ما قُبض نفَسًا فقط وبُسِطَ صوتًا فقط تواترًا وهو الظاء المشالة الرِّخوة الممدودة، والضاد المعجمة الرِّخوة المستطيلة[127]، ولم يتحقق العكس[128] إلا في الكاف والتاء المُثناة من فوق، وليسا مما نحن بصدده من حيث البحث، فتجريان[129] جريًا تامًّا بلا انحصارٍ أصلًا، فتَشتَكِلان لفظًا وسمعًا بالضرورة، فميز الضاد من الظاء بالاستطالة والمخرج الأضراسي، فهذا معنى قول الإمام الجزري في المقدمة:

وَالضَّادَ بِاستِطَالَةٍ وَمَخرَجِ	***	مَيِّز مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي[130]

انتهى.

ويؤيد ما ذُكر كون الصاد المهملة من الحروف المِساسية بمعونة البَسطَين معًا، وكون الطاء المهملة من الحروف الأخذية بمعونة القَبضَين معًا، وكون الظاء والضاد المعجمتين من الحروف الاعتمادية[131] بمعونة أحد القَبضَين وبمعونة أحد البَسطَين، فإذا انتفى البَسطان في الأولى[132] تنقلب طاءً مهملةً، وإذا انتفى القبضان في الثانية[133] تنقلب صادًا مهملةً، وإذا انتفى القبض في الثالثة[134] مع بقاء البسط تنقلب صادًا مهملةً، وإذا انتفى البسط فيها مع بقاء القبض تنقلب طاءً مهملةً، وإذا انتفت صفة الاستطالة في الضاد المعجمة صارت ظاءً مُشالةً محضًا، لأن الضاد تشترك [مع] الظاء في صفاتها كلها، وتزيد عليها بصفة الاستطالة، فلولا الاستطالة في الضاد لصارت ظاءً، كما في الفوائد السرية[135] كما مرَّ، فإذا أردتَ تحقق[136] الذي تزعمه أن حقَّ تلفُظِ الضاد المعجمة الرِّخوة مثل تلفُظِ الدال المهملة الشديدة المفخمة المقلقلة، فأخرج الضاد المعجمة الرِّخوة الاعتمادية التي تحصل بمعونة أحد القَبضَين وبمعونة أحد البَسطَين وأدخلها في الأخذية التي تحصل بمعونة القَبضَين معًا، وليس لك ذلك، لأن المتواتر من علماء العربية مثل: الفاضل ابن الحاجب[137] والشيخ محمد البركوي[138] وغيرهما، وعلماء القراءة مثل: مرضيّ المقالِ الشيخ الشاطبي والشيخ محمد الجزري وغيرهما، أن الضاد المعجمة من الحروف المجهورة الرِّخوة تواترًا، لا خلاف أصلًا كما مرَّ مرارًا، لكن كُرِّر التِذاذًا، فكيف لا أعتذر عن إطالة الكلام، لأن نقلنا الكثير كاد أن يطمس الأفهام؟ وكيف أعتذر عن نصب الدلائل كالأعلام؟ لأنهم أصروا على التحريف كُرُورَ الأعوام، وأغفلوا عن الحق الخواص والعوام، بأن لم يعطوا الزمام في هذا الشأن للعلماء الأعلام، بأن يقولوا: أنه يؤخذ من فم الرَّاسخ أصلًا وكمالًا، ولم يتنبهوا حينئذٍ دخول كل الألحان في الخفي جليًّا وخفيًّا، لم يقُل به أحدٌ من الأُمَّة زكيًّا، إلا من هو دنيُّ الهِمَّة غبيًّا [139].

فصل وقد ظهر أن الطاء المهملة من المجهورة الشديدة، فحكم حبس النفَس، وحكم الشدة تمام احتباس جريِ الصوت كما مرَّ، فتلفُّظ أكثر الناس مهموسًا مثل التاء المفخم سهو غلطٍ، فالواجب أن يُتلفَّظ [140] مثل الدال المفخم، لأن الدال والطاء اشتركتا مخرجًا وجهرًا وشدةً، وتمايزت الطاء عن الدال بالاستعلاء والإطباق.

بيت ثم وَفق سمع الدال والطاء مخرجًا وصفةً أولًا، لاتفاقهما قبض نفَسٍ وقبض صوتٍ معًا اتفاقًا، فميز الدال عن الطاء انخفاضًا وانفتاحًا فقط آخِرًا، فتبصَّر في سائر الذوات والصفات مباني الأماني زاخرًا، قال أبو شامة في شرح حرز الأماني: قال ابن مريم الشيرازي: ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا والظاء ذالًا والصاد سينًا ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيءٌ غيرها وموضعها موضع الإطباق، فإذا عُدِم الإطباق عُدِم الضاد، ولأجل أنها غير مشاركةٍ في الإطباق لم توجد في شيءٍ من كلام الأمم إلا في العربية، وإنما أُخذ ذلك من كلام ابن السَّراج[141]، وفي كلام الرُّمَّاني[142] زيادةٌ فإنه لولا الإطباق لصارت الطاء دالًا؛ لأنه ليس بينهما فرقٌ إلا بالإطباق، ولم تصر تاءً للفرق من جهة الجهر والهمس[143]، انتهى، وفي كشف القناع: لولا الإطباق في الطاء لصار دالًا[144]، انتهى.

ثم إن تحصيل ما يُبتنى به النظم من المخارج والصفات، وتحصيل ما يستحسن به النطق من الإخفاء والإدغامات معًا، فرضٌ عند علماء القراءة لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل، 4/73]، لأن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ﴾ أمرٌ مؤكَّدٌ بقوله تعالى: ﴿تَرْتِيلًا﴾ وهو مصدرٌ، فكل أمرٍ يُؤكَّد بمصدرٍ هو يقتضي الإيجاب، وقال المفسرون والفقهاء: نعم، تحصيل ما يُبتنى به النظم من المخارج والصفات فرضٌ، وأما تحصيل ما يُستحسن به النطق فمستحبٌ للحرج فيه، وأنه لما تحقق في آية الترتيل وجوهٌ من المعاني لا يثبت المدعي وهو وجوب الترتيل،

وسئل عليٌّ ﷺ عن قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[145]، وروى ابن جريج عن ابن مجاهد أنه قال: أي ترسَّل فيه ترسلًا[146]، وروى جبيرٌ عن الضَّحاك: أي: انبِذه حرفًا حرفًا[147]، وروى مِقسَمٌ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: بيِّنه تبيينًا[148]، وقال علماؤنا: أي: تلبث في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتُدخل بعض الحروف في بعضٍ[149]، وحديث اللعن[150] متناولٌ لمَن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه[151]، انتهى.

وما وقع في النظم من التأكيد للترغيب في ثوابه، قال صاحب المفهمة: ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكد بمصدره تعظيمًا لشأنه وترغيبًا لثوابه [152] انتهى.

قال الشيخ علي القاري في شرح الجزري: فينبغي أن تُراعى جميع قواعدهم وجوبًا فيما يتغير [به] المبنى ويفسد المعنى، واستحبابًا فيما يحسن [به] النظم ويُستحسن به المنطق حال الأداء، وإنما قلنا بالاستحباب في هذا النوع، لأن اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا مهرة القراء من تكرير الراءات، وتطنين النونات، وتغليظ اللامات في غير محلها، وترقيق الراءات في غير موضعها، كما سيأتي بيانها لا يُتصور أن يكون فرض عينٍ يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرجٍ عظيمٍ وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج، 78/22] ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة، 286/2][153]، انتهى.

وفي شرح عمدة المجيد قال: وَمن لا يقدر على إقامة الحق في الحروف والصفات وبما يتعلق بهما كجهلةٍ من العرب والعجم، وقرؤوا حيث يتغير اللفظ والمعنى جميعًا، صلوا بلا قراءةٍ حتى يصححوا بقدر الفرض [154] انتهى.

وفي رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، اختلفوا فيمَن لا يُحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن، فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى: يقومُ بقدر الفاتحة [155]، وقال الشافعي: يُسبّحُ قدرها [156]، انتهى.

فالحاصل: أنه لمَّا تقرر أن الضاد المعجمة الرّخوة مفخم الذال المعجمة المقدرة لا مفخم الدال المهملة، وأن [هذا] في الشاذ فضلًا عن المشهور والمتواتر، وأن الطاء المهملة مفخم الدال المهملة لا مفخم التاء المثناة من فوق، وأن [هذا] في الشاذ أيضًا فضلًا عن المشهور والمتواتر، فعلى أولي الأمر أن يمنعوا المحرِّفين، لأن الصلاة إنما تجوز بالقراءة المتواترة ولا تجوز بالشاذة ولا المشهورة، لأن القرآن ما كان منقولًا بالتواتر كالقراءات السبع، فما ليس كذلك فهو ليس بقرآنٍ، بل من القراءات الشاذة التي لا تجوز بها الصلوات، قال في كشف الناموس لابن الجوزي: والصحيح عند العلماء أن الصلاة لا تصح بهذا الشاذ[157]، انتهى. وقال في المجالس نقلًا عن الأصفهاني: ما لم يتواتر من القراءات الشاذة حكمها في الصلاة حكم كلام البشر [158]، انتهى.

وفي الشرح الكبير للمنية نقلًا عن النوازل، روى أبو القاسم يعني الصَّفَّار أنه قال: الهندي الذي لا يفصح بالقراءة فسكوته أحب إليَّ من قراءته في الصلاة، وقيل: ألهذا القارئ أجرٌ لو قرأ في غير الصلاة؟ قال: إن كان عند تبديل الحروف يصير كلامًا آخرًا من كلام الناس، فلا ينبغي أن يقرأ فإنْ قرأ في الصلاة تفسد صلاته، وهو بقراءة ذلك يعني في غير الصلاة غير مأجورٍ وفي الولوالجية بمعناه [159]، انتهى. وفيه: إن أمكن اقتداؤه بمَن يُحسن القراءة لا يجوز صلاته منفردًا"، انتهى.

وقال الإمام النووي: لا يجوز قراءة القرآن بغير السبع، ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة [ابن] شَنَبُوذ المقرئ أحد الأئمة المقرئين بها مع ابن مجاهد لقراءته وإقرائه بشواذٍ من الحروف مما ليس في المصحف، وعقدوا على الرجوع عنه والتوبة منه سِجلًا أشهد فيه على نفسه في مجلس الوزير [أبي] علي ابن مُقلَة سنة ثلاث وعشرين وثلاثمئة [160].

وأنَّ تفخيم الراء في محله، وترقيقه في محله، وإن كانا من التحسين أوجبوا رعايتهما في محلهما فضلًا عن التصحيح، وكذا اعتبروهما في تراكيب الكتب وتركهما يُوجب الغلط، فينبغي أن يُحترز عنه في الكلام مطلقًا فكيف في التنزيل.

وأن الوصل والوقف لا يدلَّان على معنًى، ومع ذلك عزل أبو يوسف إمامًا له بوقفه على قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة، 1/60] وابتداءه من قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾، ومثل هذا يُروى عن القاضي أبي ذر، فانظر إلى احتياط الفقهاء في أمر الدين واعتبارهم الوقف والوصل في القرآن، والله أعلم.

كذا في مضبوط العلوم، مع أن الفقهاء رحمهم الله تعالى قالوا: إن الوقف فيما لا يجوز فيه الوقف لا يُفسد الصلاة، وإن كان لعلماء القراءة في ذلك خلافٌ، كذا في الحلويات [161].

فصل وأن النون المخفاة عند حروف الإخفاء تتحول عن مخرجها الأصلي الذي هو رأس اللسان إلى الخيشوم.

فصل وأن الميم الساكنة إذا لاقت بالباء فالمختار هو الإخفاء، فتتحول عن مخرجها الأصلي وهو بين الشفتين إلى الخيشوم فتؤدى بالصداء فقط من غير عملٍ للمَخرج، كما في الشرح الرومي [162].

فصل وأن النون الساكنة إذا لاقت بالباء تقلب ميمًا مخفاةً كما في الدر اليتيم، [163] فتؤدى بالصداء المحض حيث لا عمل للشفة، لأن الإخفاء خلاف الإظهار.

فصل وأن الكاف لهاتيٌّ نوعًا عكديٌّ شخْصًا.

فصل وأن الراء ذلقيٌّ، أي: من مُستدقِّ اللسان.

فلا حاجة إلى طول كلامٍ، وزيادة بسط مرامٍ، حامدًا مُثنيًا على الاختتام مصلِّيًا مسلِّمًا على سيد الأنام.

قال مؤلفه: وصف جميل ايدرم خداي ميسّر اتدى اختتامي، شكر قيلرم شانئه غزالي ويردى بو شانه اهتمامي، نياز ايدرم جنابندن اله قلبمدن اغتمامي، كرم إحسان إيده جملةيه ترتيل قرانله اغتنامي [164].

المصادروالمراجع:

المصادرالمطبوعة:

- **إبرازالمعاني من حرزالأماني؛**

عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: 665هـ/1267م)

دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

- **الإتقان في علوم القرآن؛**

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ/1505م)

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1394هـ/1974م.

- **إحياء علوم الدين؛**

محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ/1112م)

دار المعرفة، بيروت، د. ت.

- **الأسرارالمرفوعة في الأخبارالموضوعة (المسمى الموضوعات الكبرى)؛**

علي بن سلطان محمد الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ/1605م)

تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، بيروت، د. ت.

- **الأصوات اللغوية؛**

إبراهيم أنيس (ت: 1397هـ/1977م)

مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د. ت.

- **الأصول في النحو؛**

محمد بن السري المعروف بابن السَّراج (ت: 316هـ/928م)

تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ت.

- **الأعلام؛**

خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ/1976م)

دار العلم للملايين، بيروت، 1423هـ/2002م.

- **البرهان في علوم القرآن؛**

محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ/1392م)

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1376هـ/1957م.

- **التمهيد في علم التجويد؛**

شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت: 833هـ/1430م)

تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، 1405هـ/1985م.

- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة؛**

عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ/1002م)

تحقيق: حسن محمود هنداوي، كلية التربية الأساسية، الكويت، 1430هـ/2009م.

- **الجامع في ألفاظ الكفر؛**

محمد بن إسماعيل المعروف ببدر الرشيد (ت: 768هـ/1367م)

تحقيق: محمد الخمِّيس، دار إيلاف، الكويت، 1420هـ/1999م.

- **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية؛**

خالد بن عبد الله الأزهري (ت: 905هـ/1500م)
تحقيق: محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1422هـ/2002م.
- **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة؛**
أحمد بن محمد بن الجزري (ت: 835هـ/1432م)
المطبعة الميمنية، القاهرة، 1309هـ/1890م.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى؛**
القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: 544هـ/1150م)
دار الفكر، بيروت، 1409هـ/1988م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛**
إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ/1003م)
تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م.
- **الطرازات المعلمة في شرح المقدمة؛**
عبد الدائم بن علي الأزهري (ت: 870هـ/1466م)
تحقيق: نزار خورشيد عقراوي، دار عمار، عمان، 1424هـ/2003م.
- **الفاخر؛**
المفضل بن سلمة بن عاصم (ت: 290هـ/903م)
تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1380هـ/1961م.
- **الفتاوى السراجية؛**
علي بن عثمان التيمي الأوشي الحنفي (ت: 569هـ/1174م)
تحقيق: محمد عثمان البستوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1432هـ/2011م.
- **الفوائد المسعدية في حل الجزرية؛**
عمر بن إبراهيم المسعدي (ت: 1017هـ/1608م)
تحقيق: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، 1432هـ/2011م.
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (المسمى مصنف ابن أبي شيبة)؛**
عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت: 235هـ/850م)
تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ/1989م.
- **اللباب في علوم الكتاب؛**
عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ/1374م)
تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م.
- **المعجم الكبير؛**
سليمان بن أحمد الطبراني الشامي (ت: 360هـ/971م)
تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت.
- **المعجم الوسيط؛**
إبراهيم مصطفى وآخرون.
دار الدعوة، الإسكندرية، د. ت.
- **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية؛**
علي بن سلطان محمد الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ/1605م)

تحقيق: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1433هـ/2012م.

- **الوافي بالوفيات؛**

خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ/1363م)

تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م.

- **بحوث أرمناك؛**

مجموعةٌ من المؤلفين

منشورات پليت، قونيا، 1439هـ/2018م.

- **بداية الهداية؛**

محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ/1112م)

تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1413هـ/1993م.

- **بغية المرتاد لتصحيح الضاد؛**

علي بن محمد بن غانم المقدسي الحنفي (ت: 1004هـ/1596م)

تحقيق: محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، العراق، مج .18، ع.2، (1409هـ/1989م).

- **تاج العروس من جواهر القاموس؛**

محمد بن محمد الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ/1790م)

تحقيق: مجموعةٌ من المحققين، دار الهداية، الكويت، د. ت.

- **تخريج أحاديث الإحياء؛**

عبد الرحيم بن الحسين، الملقب بالحافظ العراقي (ت: ٨٠٦هـ/1404م)

دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٦هـ/2005م.

- **تفسير البيضاوي (المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل)؛**

عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ/1286م)

تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، 1418هـ/1997م.

- **تفسير الطبري (المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن)؛**

محمد بن جرير الآملي الطبري (ت: 310هـ/923م)

تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الجيزة، 1422هـ/2001م.

- **تفسير القرآن العظيم (المسمى تفسير ابن أبي حاتم)؛**

عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ/939م)

تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1419هـ/1998م.

- **تفسير القرآن العظيم (المسمى تفسير ابن كثير)؛**

إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت: 774هـ/1373م)

تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م.

- **تلبيس إبليس؛**

عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: 597هـ/1201م)

دار الفكر، بيروت، 1421هـ/2001م.

- **تهذيب اللغة؛**

محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: 370هـ/981م)

تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1422هـ/2001م.

- **جامع الفتاوى؛**

قرق أمير الحميدي الرومي الحنفي (ت: 860هـ/1456م)
تحقيق: عبيدة عامر توفيق حمودي، دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427هـ/2006م.
- **جمال القراء وكمال الإقراء؛**
علي بن محمد الهمداني السخاوي (ت: 643هـ/1246م)
تحقيق: مروان العطيَّة ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، بيروت، 1418هـ/1997م.
- **حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي؛**
محمد بن مصلح القوجوي الحنفي (ت: 951هـ/1544م)
ضبط: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1999م.
- **خزانة التراث؛**
مجموعة من الباحثين
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، د. ت.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر؛**
محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي (ت: 1111هـ/1699م)
دار صادر، بيروت، د. ت.
- **روح البيان؛**
إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي (ت: 1127هـ/1715م)
دار الفكر، بيروت، د. ت.
- **سير أعلام النبلاء؛**
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ/1347م)
تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/1985م.
- **شرح الشافية؛**
السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار (ت: 750هـ/1349م)
دار الطباعة العامرة، إسطنبول، 1319هـ/1900م.
- **شرح عمدة المفيد وعدة المجيد؛**
شمس الدين أحمد بن محمود المعروف بابن محمود (ت: 643هـ/1246م)
تحقيق: علي بن إبراهيم طوهري، مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية، جازان، مج.6، ع.2، (1438هـ/2017م).
- **شرح المقدمة الجزرية؛**
أحمد بن مصطفى بن خليل طاشكوپرى زاده (ت: 968هـ/1561م)
تحقيق: محمد سيدي الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1421هـ/2001م.
- **شعب الإيمان؛**
أحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458هـ/1066م)
تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1423هـ/2003م.
- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل؛**
شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري (ت: 1069هـ/1659م)
تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى، القاهرة، 1371هـ/1952م.
- **صحيح مسلم؛**
مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت: 261هـ/875م)

تحقيق: أحمد حلمي القره حصاري وآخرون، دار الطبعة العامرة، إسطنبول، 1334هـ/1915م.

- **فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان؛**

الحسن بن منصور قاضيخان الفرغاني (ت: 592هـ/1196م)

تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1430هـ/2009م.

- **فتح القدير على الهداية؛**

محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (ت: 861هـ/1457م)

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1389هـ/1970م.

- **كتاب العين؛**

الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت: 170هـ/787م)

تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ت.

- **لسان العرب؛**

محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت: 711هـ/1311م)

الحواشي: إبراهيم اليازجي وآخرين، دار صادر، بيروت، 1414هـ/1994م.

- **مختار الصحاح؛**

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ/1311م)

تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ/1999م.

- **معجم البلدان؛**

ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ/1229م)

دار صادر، بيروت، 1416هـ/1995م.

- **معجم اللغة العربية المعاصرة؛**

أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ/2003م)

دار عالم الكتب، الرياض، 1429هـ/2008م.

- **معجم المؤلفين؛**

عمر رضا كحالة (ت: 1408هـ/1987م)

مكتبة المثنى، عمان، د. ت.

- **معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات؛**

علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط

دار العقبة، قيصري، 1422هـ/2001م.

- **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (المسمى تفسير الرازي)؛**

محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: 606هـ/1210م)

دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ/1999م.

- **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر؛**

علي بن سلطان محمد الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ/1605م)

دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1419هـ/1998م.

- **منظومة المقدمة فيما جيب على قارئه أن يعلمه؛**

محمد بن محمد بن الجزري (ت: 833هـ/1430م)

تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، 1427هـ/2006م.

المصادر المخطوطة:

- الدر اليتيم؛

محمد بن بير علي البركوي (ت: 981هـ/1573م)

(مخطوط)، القاهرة: دار الكتب القومية، الخزانة التيمورية - تفسير، محفوظ برقم: 118.

- رسالةٌ في تصحيح الضاد؛

مصطفى الأرمناكي

(مخطوط)، إسطنبول: مكتبة بيازيد، محفوظ برقم:124/2

- الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية؛

محمد بن ابراهيم الحلبي التاذفي (ت: 971هـ/1564م)

(مخطوط)، القاهرة: دار الكتب القومية، الخزانة التيمورية - تفسير، محفوظ برقم: 364.

- كشف القناع عن الشاطبية؛

محمد بن طيب الخطيب (من أعيان القرن العاشر)

(مخطوط)، إسطنبول: مكتبة متحف طوبقاپي سراي، محفوظ برقم: 1680.

- المضبوط في علم التجويد؛

مجهول المؤلّف

(مخطوط)، أصفهان: مدرسة صدر بازار، محفوظ برقم: 742/3

المراجع الأجنبية:

-Köksoy, Mesut. "*Mustafâ el-Hüseynî El-Ermenâkî Ve Eserleri*". Ermenek Araştırmaları 2. ed. Hüseyin Muşmal vd. 2/177-200. Konya: Palet yayınları, 2018.

-Çelik, Şenol. "Teke-ili". *Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi*. 40/344-347. İstanbul: TDV Yayınları, 2011.

الهوامش:

1 اعتمدنا في ترجمة المؤلّف -لعدم وجود مصادر أُخرى- بشكلٍ أساسيّ على مقال الأستاذ مسعود كوكسوي وعنوانه: «مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته»، وهو بدوره ينقل من كتاب بروكلمان المشهور: «تاريخ الأدب العربي»، وقد اجتهدنا في البحث عن ترجمة الأرمناكي من كتاب بروكمان باللغة الألمانية ومن المترجم إلى العربية، لكننا لم نقف على ترجمة للأرمناكي أو حتى ذِكرٍ له فيه.

2 **معجم التاريخ** لبلوط، 3737/5؛ **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 178.

3 **دائرة المعارف الإسلامية التركية**: 344/40؛ **مفاض الفياض بالرياضات لاسترفاد فضالة الضادات الطائيات** للأرمناكي (مخطوط): 1أ.

4 **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 179.

5 **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 179.

6 **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 180.

7 **رسالةٌ في تصحيح الضاد** للأرمناكي (مخطوط): 12أ.

8 **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 181.

9 **معجم التاريخ** لبلوط، 3737/5؛ **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 181.

10 **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 182.

11 **بحوث أرمناك2 "مصطفى الحسيني الأرمناكي ومؤلَّفاته"** كوكسوي، ص 179.

12 **خزانة التراث**، 314/49.

13 جاء في حاشية النسخة «ب»: قرأ القرآن العظيم على الشيخ حسن القرماني من تلاميذ الشيخ البقري المصري. "منه".

14 **السِّجال:** مفردها سَجلٌ، وهو الدَّلوُ إذا كان فيه ماءٌ، قلَّ أو كثُر. يُنظر: **الصحاح** للجوهري: 5/ 1725.

15 في النسخة «م»: الجنان؛ وفي النسخة «س»: الإحسان.

16 في النسخة «ب»: تمييز.

17 جاء في حاشية النسخ «أ» «ب» «م»: فاعلم أن التصحيح في قوله: "ثم تصحيح لفظه": عطفُ بيانٍ للفظ التصيير، والتجويد أعمُّ من التصحيح، لأنه يُطلق على التصحيح والتحسين، إذ التصحيح عبارةٌ عن الظواهر، والتجويد عبارةٌ عن الدقايق، وقيل: يُطلق أحدهما على الآخر كما في «**فوائد السرية**»، وإن كان المشهور المتعارف هو الأول، فإتيان كلمة "ثم" هنا، لتباعد زمن حصول المخارج والصفات، كأنه يحصل تمايز بعضٍ عن بعضٍ في مُدةٍ مديدةٍ لا للتراخي الزماني، فيكون قوله: "وإيفاء كمّيته" مصروفًا إلى التصحيح، و"إكمال كيفيته" مصروفًا إلى التجويد، وإن كان يصحُّ صرفهما معًا بناءً على الإطلاق الثاني إلى التصحيح والتجويد معًا، تأمل. "منه". يُنظر: **الفوائد السرية** للتازفي (مخطوط): ص 29، والكتاب محققٌ مطبوعٌ إلا أننا لم نظفر به، فعزونا إلى «المخطوط».

18 صوابه: "لتصحَّ الصلاة" للتأنيث.

19 **الحرف المجهور:** حرفٌ قويٌّ، مُنعَ النفَس أن يجري معه عند النطق به، لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه، وإنما لُقب بالجهر، لأن الجهر: هو الصوت الشديد القوي، فلما كان في خروجه كذلك لُقبت به، لأن الصوت يجهر بها. يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 87.

20 **الحرف الرِّخو:** حرفٌ ضعف الاعتماد عليه عند النطق به فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنك تقول: أسْ أشْ، فجرى النفَس والصوت معهما، وكذلك أخواتها، وإنما لُقبت بالرِّخوة لأن الرَّخاوة اللين، واللين ضد الشدة. يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 88.

- والضاد عند جماعةٍ من المحدَثين من الأحرف الشديدة بما تؤيده التجارب الحديثة، خلافًا لِما عليه المتقدمون. يُنظر: **الأصوات اللغوية** لأنيس: ص 90.

21 **الحرف المفخم:** وهو الحرف المُستعلي، وسُمِّي بذلك، لأن اللِّسان يعلو عند النطق بها إلى الحنك، فينطبق الصوت مُستعليًا بالريح مع طائفةٍ من اللسان مع الحنك. يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 90.

22 لعله وصف الذال بالمقدَّرة، بيانًا على نظيرها وهي الدال المقلقلة.

23 **الظاء المُشالة:** تُسمى مشالةً، لرفع خطها بالألف فرقًا بينها وبين الضاد، من "شال" بمعنى: "ارتفع". يُنظر: **شفاء الغليل** للخفاجي: ص 28.

24 **الاستطالة:** لغةً: أبعد المسافتين، والمراد منها هنا: الامتداد من أول حافة اللسان إلى أخرها، وهذه الصفة يختص بها حرف الضاد. يُنظر: **المنح الفكرية** للقاري: ص 110.

25 **الحرف الشديد:** حرفٌ اشتد لزومه لموضعه، وقويَ فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به، وإنما لُقِّبت بالشدة، لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوتٌ، يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 87.

26 **الحرف المقلقل:** سُمِّي بذلك لظهور صوتٍ يشبه النبرة عند الوقوف عليه، وزيادة إتمام النطق به، فذلك الصوت في الوقف عليه أبينُ منه في الوصل به. يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 90.

27 **الحرف المهموس:** حرفٌ جرى معه النفَس عند النطق به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعضٍ. يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 86.

28 **اللَّهاة:** أقصى الحلق، وهي لحمةٌ مشرفةٌ على الحلق، **والعُكْدة:** أصل اللسان وعقدته، قال في لسان العرب: "ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عُكْدة اللسان، وبين اللَّهاة في أقصى الفم". يُنظر: **تهذيب اللغة** للأزهري: 196/1 - 227/6؛ **لسان العرب** لابن منظور: 205/2.

29 اختلف علماء الفن في عدد الحروف الشجْرية، فقد ذكر إمامهم ابن الجزري في النشر أنها ثلاثة أحرفٍ فقال: "للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدية... وهذه هي الحروف الشجْرية"، بينما قال في التمهيد: "الشجرية وهي ثلاثة أحرفٍ: الجيم والشين والضاد". يُنظر: **النشر** لابن الجزري: 200/1؛ **التمهيد** لابن الجزري: ص 84.

- والحاصل أن الأحرف الشجْرية تنحصر في هذه الأربع، ولا نعلم مراد المؤلِّف من جعل الكاف واحدًا منها بعطفه على ما ذكر من مخرج الكاف بقوله: "أو شجْريٌّ...".

30 **الحرف المُذلق:** هو حرفٌ عمله وخروجه من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، وطرف كل شيءٍ: ذلقه، وهي ستة أحرفٍ يجمعها قولهم: «فرَّ من لبِّ». يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 98.

31 **مُستدقُّ اللسان:** هو منتهى طرف اللسان، يُنظر: **الكتاب** لسيبويه: 433/4.

32 شفا كلّ شيءٍ: حده وحرفه، وجمعه: أشفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [آل عمران، ١٠٣/3]. يُنظر: **العين** للخليل بن أحمد: 288/6.

33 الماحِل: هو الخصم المجادل. يُنظر: **تاج العروس** للزبيدي: 399/30.

34 أُبدِلت الهمزة في قوله: «بالاطمئنان» فصارت «بالاطمينان»، للتَّخفيف.

35 **علي باشا چورلولو:** نشأ في عائلةٍ تمتهن الزراعة واستقرت في "چورلو"، تدرَّج في المناصب وقدَّم العديد من الخدمات في ولايات الدولة المختلفة، وبعد ذلك تم إحضاره إلى الوزارة الكبرى سنة 1118هـ/1706م ليصبح الصدر الأعظم، ثم فُصِلَ من منصبه هذا سنة 1122هـ/1710م، وأُعدم سنة 1123هـ/1711م. يُنظر: **دائرة المعارف الإسلامية التركية**: 370/8.

36 **السلطان أحمد خان:** هو أحمد بن محمد بن مراد، وهو السلطان الرابع عشر من سلاطين الدولة العثمانية، تسلطن بعد وفاة أبيه سنة 1012هـ/1603م، وكانت مدة سلطنته 14 سنة، وكان محبًا للعلماء، متمسكًا بالسنة النبوية، توفي بإسطنبول سنة 1026هـ/1617م، عن 28 سنة. يُنظر: **خلاصة الأثر** للمحبي: 284/1.

37 **محمد خان:** هو محمد بن مراد بن سليم، وهو السلطان الثالث عشر من سلاطين الدولة العثمانية، جلس على سرير السلطنة سنة 1003هـ/1595م، كان قويًّا وجيهًا، ومَهيبًا وسخيًّا، وقد افتُريَ عليه أنَّه بدأ حكمه بقتل تسعة عشر أخًا من إخوته الذكور، توفي بقسطنطينية سنة 1012هـ/1603م. يُنظر: **خلاصة الأثر** للمحبي: 216/4.

38 في نسخة «ب»: "أصفى".

39 جاء في حاشية النسخ «م»: إحرازًا بما في قول النبي عليه الصلاة والسلام: «ما أعمال البر عند الجهاد في سبيل الله إلا كنفثةٍ، أي: كإلقاء البُزاق في بحرٍ لُجيّ، أي: بعيدة القصد، وما جميع أعمال البر والجهاد في سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا كنفثةٍ في بحرٍ لُجيٍّ». وفي إسناد هذا الحديث كلام. يُنظر: **تخريج أحاديث الإحياء** للعراقي: ص ٧٨٣ (4).

40 جاء في حاشية النسخ «ب» «م»: كالدر اليتيم للشيخ محمد البركوي، وكالدر النضيد للشيخ أحمد البوري، وغيرهما. "منه".

41 أُبدِلت الهمزة في قوله: «طبائع» فصارت «طبايع»، للتَّخفيف.

42 الكليل: أي: الضعيف أو المتعب. يُنظر: **المعجم الوسيط**: 796/2.

43 لعل المؤلف نقل هذا الحديث من كتاب: «بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية» لأبي سعيد الخادمي، والحق أن هذا الحديث موضوعٌ، ولا يصحُّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقٍ بعد البحث والتدقيق، وأصله في كتب الشيعة، وأقرب ما يُذكر في بابه: **«نوم العالم عبادة»**، ذكره الملا علي القاري وقال فيه: "لا أصل له في المرفوع هكذا، بل ورد: **«نوم الصائم عبادةٌ وصمته تسبيحٌ وعمله مضاعفٌ ودعاؤه مستجابٌ وذنبه مغفورٌ»** رواه البيهقي بسندٍ ضعيفٍ. يُنظر: **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** للقاري: ص 374 (567).

44 **المضبوط في علم التجويد** (مخطوط): ص 2.

45 جاء في حاشية النسخ «أ» «م»: وآيات القرآن ستة آلافٍ وشيء، كذا في شرح المنية. "منه".

وشرح المنية هو كتاب «**غنية المُتملي في شرح منية المصلي وغنية المبتدي**» ويعرف بـ«**حلبي كبير**» لإبراهيم بن محمد الحلبي، ولم نعثر فيه أو في مختصره «**حلبي صغير**» على هذا القول، لكن هذا القول ذكره غير واحدٍ من أهل العلم، منهم الزركشي والسيوطي. يُنظر: **البرهان** للزركشي: 249/1؛ **الإتقان** للسيوطي: 232/1.

46 ورد هذا الحديث مرويًّا عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بهذا اللفظ في **الجامع الصغير** للسيوطي برقم: «4690»، وهو في شعب الإيمان بألفاظٍ قريبةٍ، وقال فيه الحاكم: "هذا إسنادٌ صحيحٌ ولم يُكتب هذا المتن إلا بهذا الإسناد وهو من الشواذ". يُنظر: **شعب الإيمان** للبيهقي: 380/3 (1843).

47 لم نعثر على هذا الحديث في كتابٍ، إلا أن معناه صحيحٌ، ذلك أن الدنيا الزائلة لا نفع يُرجى منها للآخرة الباقية إلا ذكر الله جل وعلا، وأفضل الذكر هو القرآن العظيم بلا جدالٍ.

48 **صحيح مسلم**: 549/1 (798).

49 جاء في حاشية النسخ «أ» «ب» «م»: أي: ولو تحرَّض بزيادةٍ أو نقصانٍ من ذات نفسه، كما في العيون، قال بعض المفسرين: أي: لو تحرَّض محمدٌ بالزيادة والنقصان من ذات نفسه ولو بالحرف بل ولو بالنقطة. انتهى. "منه".

حسبنا أنه كتاب "النكت والعيون" المعروف بـ: "تفسير الماوردي"، لكننا لم نجد هذا الكلام بحرفه ولا في سائر كتب التفسير.

50 جاء في حاشية النسخ «ب» «م»: سُمِّيَ الافتراء تقوُّلًا، لأنه قولٌ متكلفٌ، والأقوال المفتراة أقاويل، تحقيرًا بها، كأنها جمع أفعولة من القول كالأضاحيك. قاضي. يُنظر: **تفسير البيضاوي**: 243/5.

51 **المعجم الكبير** للطبراني: 297/17 (821).

52 أورد هذا الحديث الإمام الغزالي في الإحياء بلفظ: «رب تالٍ...»، ونسبه إلى أنس بن مالك رضي الله عنه من غير إسنادٍ. يُنظر: **إحياء علوم الدين** للغزالي: 1/ 274. ومن خلال مراجعة المصادر الحديثية تبيَّن أن هذا الحديث لا يُروى مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأقرب الأحاديث إليه ما ورد في تفسير ابن أبي حاتم قوله: «عن ميمون بن مهران قال: إن الرجل ليصلي ويلعن نفسه في قراءته فيقول: ألا لعنة الله على الظالمين وإنه لظالمٌ». يُنظر: **تفسير ابن أبي حاتم**: 5/ ١٤٨٢ (٨٤٨١)

53 رسالتان أُخريان للمؤلِّف، وهما مخطوطتان لم تحققا.

54 صوابه: «تُسمى» للتأنيث.

55 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: قوله «ثم» في قوله «ثم أن النفَس...» لتباعد تفحص حصول كل صفةٍ وتمايزه عن آخرٍ في مُديدةٍ قليلةٍ، وإلا لم يتحقق حرفٌ مخصوصٌ إلا بمخرجه المختص وصفاته المتعينة في حقه جميعًا، مثلًا: إذا قلت قد يتحقق لهاتيًا نوعًا غلصميًّا شخصيًّا ومجهورًا شديدًا مستعليًا مقلقلًا معًا، فالحمل على الترتيب التراخي هو من ضِيقِ العَطَنِ. تأمل تطلع. "منه".

وضيقُ العَطَنِ: كنايةٌ عن ضيق الصدر، أو عن البخل، وتُطلق أيضًا كنايةً عن قلة العلم، وأصل العَطَنِ: الموضع الذي تبرك فيه الإبل حول الماء إذا شربت. يُنظر: **الفاخر** للمفضل بن سلمة: ص 315.

56 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي سواءٌ كانت مجهورةً شديدةً أو مجهورةً رخوةً أو مجهورةً بينيةً ساكنةً كلها أو متحركةً.

57 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: وفي الجعبري الجهر: حبس النفَس عند لفظها لقوة الاعتماد عليه، وهو لغة الإعلان وشدة الصوت. انتهى، وفي در اليتيم: الجهر احتباس جري النفَس مع تحركه، والهمس مقابله. انتهى. "منه". يُنظر: **الدر اليتيم** للبركوي (مخطوط): ص 20، وأما كتاب **كنز المعاني** للجعبري فقد حُقِّق مرتين، لكنه لم يحقق كاملًا في إحداها، ولم نظفر بالجزء الثاني من طبعة المغرب، كذلك النسخة المخطوطة المتوفرة منه ليست كاملةً.

58 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: سواءٌ كانت مهموسةً رخوةً، أو: مهموسةً شديدةً متحركةً كلها أو ساكنةً. "منه".

59 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: **الشدة:** تمام احتباس جري الصوت مع إسكانه، كذا في در اليتيم. "منه". يُنظر: **الدر اليتيم** للبركوي (مخطوط): ص 22.

60 جاء في حاشية النسخة «م»: أي: طلَبتَ.

61 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: **الرخاوة:** تمام جريِ الصوت مع إسكانه، كذا في در اليتيم. "منه" يُنظر: **الدر اليتيم** للبركوي (مخطوط): ص 22.

62 جاء في حاشية النسخة «ب» «م»: هذا عند الفضلاء النحويين كابن الحاجب وغيره، وأما عند الفضلاء المجودين كالجزري وغيره فالحروف الرِخوة ستة عشر، فالداخل «و – أ – ي» فيكون البينية حينئذٍ خمسة. "منه".

وفي حاشية النسخة «أ»: هذا عند الفضلاء النحويين كابن الحاجب وغيره، وأما عند الفضلاء المجودين كالجزري وغيره فالحروف البينية خمسة، والخارج «و – أ – ي» فيكون الرخوة حينئذٍ ستة عشر. "منه".

63 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: سواءٌ كانت مجهورةً رخوةً، أو: مهموسةً رخوةً متحركةً كلها أو ساكنةً. "منه".

64 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: "**البينية:** عدم تمامهما يجمعها لم يرو عنا، كذا في در اليتيم. منه" يُنظر: **الدر اليتيم** للبركوي (مخطوط): ص 22.

65 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: فاعلم أن **الشدة:** تمام احتباس جريِ الصوت، **والرخاوة:** تمام جريه، **والبينية:** عدم تمامهما كما في در اليتيم، أي: جريُ بعض الصوت وانحصار بعضه، يعني: إذا قلتَ «الحج» لم يُمكنِك جري صوت الجيم، وإذا قلتَ: «الحظ» لا يُمكنِك جري صوت الظاء إن شئت كما في الفوائد السرية، يعني: أنه لا يأبى صوت حروف الرخوة عن الجريِ بل يجب مستمرًا، لأن صفة الرخاوة صفةٌ لازمةٌ لا تنفك عن موصوفها دالةٌ على المعنى الذي أراد الله تعالى، لأن أحكام القرآن مستمرةٌ أمرًا ونهيًا وغيرهما، وكذلك ألفاظه الدالة عليه همسًا وجهرًا ورخاوةً وشدةً وغيرها، لأن الله تعالى جعل كل نظمٍ دالًا على معنى بكيّةٍ مخصوصةٍ وكيفيةٍ مخصصةٍ من أنواع المخارج وأصناف الصفات، فإذا انتفت الدالة بتلك الخصوصيات انتفى المعنى المراد، إذ تبديل صفةٍ إلى صفةٍ كتبديل رفع الفاعل إلى نصب المفعول كما في البغية، فيجبُ أن يحمل الإمكان في هذا المقام على الإمكان العام، فالجريُ في الحروف الرِخوة مقيدٌ بطرف الوجود تماماً دائمًا مسلوب الضرورة عن طرف العدم، وفي الحروف الشديدة مقيدٌ بطرف العدم تمامًا دائمًا مسلوب الضرورة عن طرف الوجود، وفي الحروف البينية بقدر الحصص، أي: جري بعض الصوت وانحصار بعضه فاعتبرهما من الطرفين.

بيت ثم محيلا الإمكان بتفسير الثلاثة إلى الإمكان الخاص اختصاصًا، مستحصنة الطبايع الدوال كالمدلولات عن التبدل استمرارًا، وكذا في سائر الصفات اللازمة همسًا وجهرًا ومدًا واستطالةً وغيرها، فمَن زَعَمَ زَعْمَ إعانةٍ لبعض أهل الغلط في زعْم جواز تبديل بعضٍ إلى صفةٍ أخرى أن الإمكان في هذا المكان بمعنى الخاص يعني: مسلوب الضرورة عن كلا الطرفين معًا أي: الوجود والعدم، حتى يجوّز اتصاف حرفٍ بصفة رخاوةٍ تارةً، ويجوّز اتصافه بصفة شدةٍ تارةً، فيجوز في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة، 7/1] ولا الظالين، بأن يُبدل الجريَ التام في الضاد المعجمة الرِخوة الذي لا يقبل الانحصار شرعًا أصلًا إلى إتمام احتباس جريِ الصوت في الدال المهملة المفخمة، فبهات الأمر صلاحًا كما صدر عن بعض أهل الغفلة، لأنه حينئذٍ لا يبقى نظمٌ دالًا مستمرًا على معنى هو مراد الله تعالى، لأن معنى ضل زيدٌ مثلًا مستطيلًا: خرج عن طريق الحق، ومعنى ظل زيدٌ بالظاء المشالة ممدودًا: دام، ومعنى طلَّ زيدٌ بالطاء المهملة: هَدَرَ دمه، ولا خفاء أن بين المعاني بونًا بعيدًا. "منه". يُنظر: **الفوائد السرية** للتازفي (مخطوط): ص 29.

66 أسماء شروحات الشاطبية المذكورة ومؤلّفيها على التفصيل: 1- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لمحمد بن الحسن الفاسي «ت: ٦٥٦هـ/1258م». 2- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني لإبراهيم بن عمر الجعبري «ت: 732هـ/1332م». 3- كشف المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني ليوسف بن أبي بكر الخلاطي «ت: قبل 755هـ/1354م». 4- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني لشمس الدين محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة «ت: ٦٥٦هـ/1258م»، ولعله المقصود بالكنز الكبير. 5- أما الكنز الصغير فالمقصود منه إما أن يكون شرح الجعبري الذي مرَّ معنا، أو أنه شرحٌ آخر لم نهتدِ إليه. 6- شرح الشاطبية لجلال الدين السيوطي «ت: 911هـ/1505م». 7- أما قوله: "الكبير" فلعل المقصود منه هو شرح السخاوي «ت: 643هـ/1246م» على الشاطبية، لأنه قيل: بأن السخاوي له شرحان على الشاطبية، صغيرٌ وكبيرٌ وهو مفقودٌ، أو أنه شرحٌ مفقودٌ أيضًا لأبي شامة المقدسي «ت: ٦٦٥هـ/1267م» على الشاطبية موسومٌ بالكبير -والله أعلم-. 8- كشف القناع عن الشاطبية للشيخ محمد بن طيب الخطيب من علماء القرن العاشر الهجري، 9- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة المقدسي. 10- فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين علي بن محمد السخاوي. 11- المفيد في شرح القصيد لعلم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي «ت: ٦٦١هـ/1263م». 12- لعل المقصود بـ "كشف المعاني" هنا هو كتاب شرح المعاني في شرح حرز الأماني لعباد بن أحمد الحسيني. 13- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي لعلاء الدين علي بن عثمان المعروف بابن القاصح «ت: 801هـ/1399م».

وأسماء شروحات الجزرية المذكورة ومؤلّفيها: 1- شرح المقدمة الجزرية لعصام الدين طاشكوپرى زاده «ت: 968هـ/1561م». 2- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية لخالد بن عبد الله الأزهري «ت: 905هـ/1500م». 3- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري «ت: 926هـ/1520م». 4- الفوائد المسعدية في حل الجزرية لعمر بن إبراهيم المسعدي «ت: 1017هـ/1608م». 5- الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية لمحمد بن ابراهيم رضي الدين بن الحنبلي «ت: 971هـ/1564م». 6- أما كتاب التقدمة شرح المقدمة تعذَّر وصولنا إليه، ويحمل الاسم نفسه كتبٌ في الفقه للكنجاوي. 7- المنح الفكرية في شرح الجزرية لعلي القاري «ت: 1014هـ/1605م». 8- الطرازات المعلمة في شرح الجزرية لعبد الدايم بن علي الأزهري «ت: 870هـ/1466م». 9- أما قوله: "شرح زكريا" فلعله الدقائق المحكمة الذي مرَّ معنا. 10- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة لأبي بكر أحمد بن محمد الجزري «ت: 835هـ/1432م تقريبًا». 11- أما قوله: "القدسي" فلم نقف عليه، وربما يكون المقصود به هو علي بن غانم المقدسي «ت: 1004هـ/1595م» إذ له شرحٌ على الجزرية أيضًا. 12- تحفة المريد لمعرفة مقدمة التجويد لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الأنصاري «ت: بعد 842هـ/1438م».

وأسماء شروحات الشافية المذكورة ومؤلّفيها: 1- لعل المقصود بـ"بديع الدين" بدر الدين محمد بن محمد «ت: 686هـ/1287م» هو ابن الناظم، وله كتاب بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب. 2- شرح الچاربردي على الشافية لأحمد بن الحسن الچاربردي «ت: 746هـ/1345م». 3- الصافية شرح الشافية ليوسف بن عبد الملك الشهير بـ: قرَهْ سنان «ت: 852هـ/1448م». 4- العافية في شرح الشافية لمحمد بن عبد الرسول البرزنجي «ت: 1103هـ/1692م»، أو العافية شرح الشافية لمحمد سعد غالب «ت: 1108هـ/1696م». 5- شرح عصام الدين الإسفراييني «ت: 945هـ/1538م». 6- شرح الشافية لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني المعروف بنقره كار «ت: 776هـ/1374م». 7- أما قوله: "الجديد" فلم نهتدِ إلى المراد منه.

وأسماء المتفرقات المذكورة من الكتب ومؤلّفيها: 1- الدر اليتيم في التجويد لمحمد بن بير علي البركوي «ت: 981هـ/1573م». 2- الدر النضيد حسِبنا أنه الدر النضيد في تجويد القرآن المجيد لتاني بك، لكنه ليس الكتاب المقصود. 3- قوله: "التبيان" لعله التبيان في آداب حملة القرآن للإمام النووي «ت: 676هـ/1278م». 4- أما كتاب الإعراب فلم نهتدِ إلى المقصود منه. 5- شرح الرومي على آداب الفاضل شمس الدين السمرقندي لكمال الدين الرومي الشرواني من أعيان القرن التاسع. 6- بيان المشكلات على المبتدئين من جهة التجويد في القرآن المبين لحسين بن إبراهيم الحسيني «ت: 1084هـ/1673م».

67 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: الفرق بين الاستطالة والمد: أن **الاستطالة:** امتداد صوت الحرف في مخرجه، **والمد:** امتداد الصوت من غير اختصاصٍ بالمخرج، من كتاب كوزيره. قال الجعبري: والفرق بين المستطيل والممدود: أن **المستطيل**: جرى في مخرجه، **والممدود:** جرى في نفسه، علي القاري من عينه". يُنظر: **المنح الفكرية** للقاري: ص 111، ولم نعثر على كتابٍ باسم "كوزيره"!

وجاء في النسخ المذكورة أيضًا: واعلم أن الفرق بين المستطيل والممدود: أن **المستطيل**: ما جرى في مخرجه قبل استكمال ذاته، واستكماله بعد تمام مده، **والممدود**: ما جرى في نفسه بعد استكمال ذاته، كذا في الفوائد المسعدية. "منه". يُنظر: **الفوائد المسعدية** للمسعدي: ص 49.

68 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: واعلم أن **التفشي**: هو انتشار الصوت عند لفظها حتى يتصل بحروف الطَّرف وبالعكس، كما في كشف القناع، ثم أنهم اختلفوا في أن الانتشار في الضاد المعجمة بمخرجه أو بصوته بعد اتفاقهم في جريِ صوته جريًا تامًا، لكونه مجهورًا رخوًا بالاتفاق، لأن صفة الرخاوة غير صفة التفشي، قال الإمام الجعبري: والتحقيق أن الضاد المعجمة انتشر بمخرجه وذلك بصوته. انتهى، فلما كان انتشاره غير انتشار المصطلح عند القوم المشهور بانتشار الصوت عند بعض أهل التحقيق عبَّر بما يشعر بالضعف، لا لأنه ليس صاحب جريٍ ومتفشيًا أصلًا، لأنه عند الآخرين متفشٍ على التحقيق، كما في الطرازات المعلمة شرح المقدمة. "منه". يُنظر: **كشف القناع** للخطيب (مخطوط): ص 16 **الطرازات المعلمة** للأزهري: ص 125.

69 صوابه: حتى يصل.

70 صوابه: حتى يصل.

71 يُنظر: **كشف القناع** للخطيب (مخطوط): ص 16.

72 يُنظر: **تلبيس إبليس** لابن الجوزي: ص 126.

73 لم نعثر على هذا الكلام في «الكوكب المنير شرح الجامع الصغير».

74 الصفير: حروفه ثلاثةٌ: الزاي والسين والصاد، سُميت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها لجهرٍ فيها، والسين أضعفها لهمسٍ فيها. يُنظر: **التمهيد** لابن الجزري: ص 91.

75 لم نعثر على الكتاب المقصود مطبوعًا ولا مخطوطًا.

76 ذكره ابن كثيرٍ في تفسيره وقال: لا أصل له. يُنظر: **تفسير ابن كثير**: 57/1.

77 **تفسير الرازي**: 69/1.

78 **اللباب في علوم الكتاب** لابن عادل: 91/1.

79 **المقدمة الجزرية** لابن الجزري: ص 4.

80 **الفوائد المسعدية** للمسعدي: ص 88.

81 **المقدمة الجزرية** لابن الجزري: ص 4.

82 زَيْلع: هم جيلٌ من السودان في طرف أرض الحبشة، وهم مسلمون وأرضهم تعرف بالزَيْلَع، وهي من جزائر اليمن فيها سوقٌ يُجلب إليه الماعز من بلاد الحبشة. يُنظر: **معجم البلدان** للحموي: 164/3.

83 **ذكره** ابن الجزري في **التمهيد**: ص 131، نقلًا عن ابن جني في كتابه التنبيه، لكننا بحثنا في كتاب التنبيه فلم نجِده، وإنما أورد فيه:

ثَلاثَ خِلالٍ، كُلُّها لِيَ غَائِضُ ***

أي: ناقصٌ لي ونائِلٌ مني، من قولك: غضضت الماء، أي: نقصته، وقيل في غائضٍ: إنه أراد غائظٌ، فأبدل الظاء ضادًا.

يُنظر: **التنبيه** لابن جني: ص 240.

84 **التمهيد** لابن الجزري: ص 131.

85 **الفوائد السرية** للتازفي (مخطوط): ص 45-46.

86 **بغية المرتاد لتصحيح الضاد** للمقدسي: ص 128.

87 البيتان من منظومة «عمدة المفيد»، وقد شرحها غير واحدٌ منهم السخاوي نفسه، وقد أورد المنظومة في كتابه «جمال القراء»، ونقلناها منه. يُنظر: **جمال القراء وكمال الإقراء** للسخاوي: ص 663.

88 **شرح عمدة المفيد** لابن محمود: ص 85.

89 **كشف القناع** للخطيب (مخطوط): ص 101.

90 **جامع الفتاوى** للحميدي: 134؛ **فتاوى قاضيخان** للفرغاني: 129؛ **الفتاوى السراجية** للأوشي: 129؛ **فتح القدير** لابن الهمام: 323/1 **بغية المرتاد لتصحيح الضاد** للمقدسي: ص 125، ولم نجده في «غنية المتملي» للحلبي.

91 **بداية الهداية** للغزالي: ص 45.

92 تعذر وصولنا إليه.

93 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: في بيان تجويد سورة ألم نشرح. "منه"، ولم نعثر عليه مطبوعًا أو مخطوطًا.

ولم نظفر بكتابٍ باسم «مضبوط العلوم» بين المصادر مطبوعًا ولا مخطوطًا.

94 وهي رسالةٌ بعنوان: «زلة القاري» للعلامة الفقيه حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازه، المعروف بالصدر الشهيد «ت: 536هـ/1142م»، وهي منشورةٌ في مجلة المعيار بتحقيق د. طه محمد فارس.

95 وهي رسالةٌ بعنوان: «زلة القارئ» لأبي حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي «ت: 537 هـ»، وهي من مطبوعات دار عمار بتحقيق د. عمر حمدان

96 ميدانًا غضيًا: أي فيه شجر الغضى، وهو من شجر البادية يشبه الأثل، إلا أنه لا يعظم عظمة الأثل، وهو من أجود الوقود وأبقاه نارًا. يُنظر: **الصحاح** للجوهري: 2337/6؛ **معجم البلدان** للحموي: 205/4.

97 كبكب فلانًا: رماه أو ألقاه على رأسه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء، 94/26] أي: أُلقوا في الجحيم على وجوههم مرةً بعد أخرى، أو: يأتي بمعنى: قلبَه وصرَعه. يُنظر: **معجم اللغة العربية المعاصرة** لأحمد مختار عمر: 1900/3.

98 دمدم الشيء: ألزقه بالأرض وطحطحه، ودمدم الله عليهم: أهلكهم مستأصلًا. يُنظر: **مختار الصحاح** للرازي: ص 107.

99 ضَرَعَ الرجل ضَرَاعَةً: أي: خضع وذل، وتضَرَّع إلى الله: أي: ابتهل. يُنظر: **مختار الصحاح** للرازي: ص 184.

100 صدر الدِّين القونوي: محمد بن إسحاق القونوي، ربيبُ وتلميذ ابن عربي وصاحب المصنفات، توفي شابًا سنة «672هـ/1274م». يُنظر: **الوافي بالوفيات** للصفدي: 141/2.

101 لم نعثر على هذا القول في شرح الجامي على النقش.

102 جاء في حاشية «ب» «م»: أي: لفظ الضاد المعجمة. "منه".

103 يُنظر: **كشف القناع** للخطيب (مخطوط): ص 100.

104 **بغية المرتاد لتصحيح الضاد** للمقدسي: ص 121.

105 **تفسير البيضاوي**: 291/5.

106 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: لفظًا ومعنًى، فبيَّن اختلافهما في المعنى، ثم أشار إلى اختلافهما في اللفظ والمخرج دفعًا لذلك التوهم، كما نُقل عن الفاضل محي الدين.

107 **شرح المقدمة الجزرية** لطاشكوپرى زاده: 189.

108 **محمد الشيرانشي:** ويُعرف بـ: مولانا محمد، المتوفى بعد سنة 1016هـ/1607م، له من المؤلَّفات: «حاشيةٌ على شرح رسالة الاستعارة لأبي القاسم» و«حاشيةٌ على شرح العصام على الوضعية العضدية» و«حاشيةٌ على تفسير البيضاوي». يُنظر: **معجم التاريخ** لبلوط، 3455/5.

109 لم نعثر على هذا القول في مؤلفات الشيرانشي.

110 لم نعثر عليه.

111 لم نظفر بالنسخة المطبوعة منه.

112 في «ب»: "جبلين".

113 **حاشية محي الدين شيخ زاده**: ص 527، ولم نعثر على هذا الكلام في «حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي» في هذا الموضع، إنما ذكر ما هو قريبٌ منه.

114 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: اعلم أن الصفة التي يحتاج إليها القارئ في الضاد المعجمة خمسةٌ: الجهر والرَّخاوة والاستعلاء والإطباق والاستطالة، وقيل: التفشي معها، ولها صفاتٌ أخرى ذكرها النحويون: الإصمام والإصمات والأصالة والشجْرية، وفي الظاء المشالة أيضًا خمسةٌ: الجهر والرَّخاوة والاستعلاء والإطباق والمد، وما ذكره النحويون: الإصمام والإصمات والأصالة واللثوية، وفي الطاء المهملة خمسةٌ أيضًا: الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والقلقة، وما ذكره النحويون: الإصمام والإصمات والبدلية والنطعية. "منه".

115 لا تخفى ركاكة هذه العبارة. ولعل مراده: بأن الذي يُفتي بعدم مشاكلة الضاد للظاء يُجهد نفسه حينًا بعد حينٍ في جعل هذا الخطأ صوابًا، فليبكِ مَن أفتى...

116 **بغية المرتاد لتصحيح الضاد** للمقدسي: ص 128، ولم نظفر بالنسخة المطبوعة لكتاب «المفيد في شرح القصيد للمقدسي».

117 **شرح الشافية** لسيد عبد الله: ص 214.

وصواب العبارة: "كما في شرح الشافية لسيد عبد الله"، أو "كما عند سيد عبد الله في شرح الشافية".

118 صوابه: حتى يصل.

119 **ألفاظ الكفر** لبدر الرشيد: ص 28.

120 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: قوله «سام»: أي: مشهورٌ بين الأئمة السبعة، من المفهمة شرح المقدمة. يُنظر: **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة** لأحمد بن الجزري: ص 31.

121 **منح الروض الأزهر** للقاري: ص 457.

122 **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** للقاضي عياض: 289/2.

123 **المضبوط في علم التجويد** (مخطوط): ص 16.

124 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: فالحاصل: أن اعتبار المخارج والصفات المنقولة من الأمناء تواترًا واجبٌ، فلا اعتبار لعلة المتعلِّل بوجهٍ أصلًا، كما صرَّح في شرح قول الإمام الجزري:

لأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنزَلَا *** وَهَكَذَا مِنهُ إِلَينَا وَصَلَا

قال في المفهمة شرح المقدمة: قوله «هَكَذَا مِنهُ إِلَينَا وَصَلَا» هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: من أين يُعلم كيفية نزول القرآن حتى يُقرأ كما أُنزل؟ فقال: أنزل القرآن هكذا، أي: بالتجويد وصل إلينا، إن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ إلى جبرائيل إلى النبي عليه السلام، وأخذته الصحابة عن النبي عليه الصلاة والسلام، وتلقاه التابعون عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وتلقته الأئمة القراء عن التابعين والرواة عن القراء، والطرق عن الرواة هكذا خلفٌ عن سلفٍ حتى وصل إلينا عن شيوخنا متواترًا كما أُنزل، ثم لم يكتف المشايخ أهل الأداء بالأخذ عنهم بالسماع والقراءة حتى دوَّنوا تلك القواعد في الكتب مضبوطةً محررةً، فلم يبق لمتعللٍ علةٌ، جزاهم الله عنا أحسن الجزاء، انتهى. كذا في الحواشي الأزهرية شرح المقدمة الجزرية. منه". يُنظر: **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة** لأحمد بن الجزري: ص 17؛ **الحواشي الأزهرية** للأزهري: ص 50.

125 في نسخة «أ» «م»: "محتضرة"، ولعل المراد قوله تعالى: ﴿مُحْتَضَرٌ﴾ [القمر، 28/54].

126 في النسخة «م»: "فاعلم".

127 أراد بقوله: **بُسِطَ نفَسًا** أي: امتد النَّفَس عند النُّطق به وجرى، وهذه سِمة الصوت المهموس، والصاد صوتٌ مهموسٌ. **وبُسِطَ صوتًا** أي: امتد الصوت عند النطق به وجرى، وهذه سِمة الصوت الرِّخو، والصاد صوتٌ رِخوٌ. **وقُبِضَ نفَسًا** أي: لم يمتد معه النَّفَس ولم يجرِ، وهذه سِمة الصوت المجهور، والطاء صوتٌ مجهورٌ عند القدماء. **وقُبِضَ صوتًا** أي: لم يمتد معه الصوت ولم يجر، وهذه سِمة الصوت الشديد، والطاء صوتٌ شديدٌ.

وأراد بقوله: **تواترًا** أي: بالتواتر، أي: أن الصاد بوصفها المذكور نُقلت عن جميع العرب بالتواتر دون اختلافٍ بينهم، ولم يذكر هذا التواتر عن الطاء لوجود نطقٍ آخر للطاء، وهو الطاء التي كالتاء، وهو من الحروف المُستهجنة التي ذكرها سيبويه وكثيرٌ من علماء العربية.

128 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: البسط نفَسًا والقبض صوتًا. "منه".

129 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: الظاء والضاد. "منه".

130 **المقدمة الجزرية** لابن الجزري: ص 6.

131 لم نعثر على مَن ذكر المصطلحات التي أوردها المؤلِّف هنا في شيءٍ من كُتب هذا العلم أو العلوم المرتبطة به قبل.

ولعله أراد **بالحروف المِساسية**: الحروف التي تجتمع فيها صفتا الرَّخاوة والهمس، وقد سمَّاهما المؤلِّف البسطين، لأن فيهما بسطًا للنَّفَس وبسطًا للصوت، ويبدو أن تسميتهما مساسيةً، لأن هواء الصوت وصوته في الأصوات التي تجتمع فيها هاتان الصفتان يتماسان مع أعضاء النطق.

أما **الحروف الأخذية**: فهي الأصوات التي تجتمع فيها صِفتا الشِّدة والجهر، وسماهما قبضين، وذلك لانقباض النَّفَس والصوت فيهما، وسُمِّيَت أخذيةً لأن الصوت فيهما يؤخذ، أي: يُخطَف خطفًا من غير أن يكون له امتدادٌ في النَّفَس أو الصوت.

وأما **الحروف الاعتمادية** فهي التي تجتمع فيها إحدى صِفتي القبض وإحدى صفتي البسط، فيكون إما مجهورًا ورِخوًا، وإما مهموساً وشديداً، وسُمِّيَت اعتماديةً لأنها تعتمد على إحدى صفتي القوة والضعف في إنتاجها.

وقد استفدنا هذا التأويل اللطيف والذي قبله من أستاذنا النحرير وصاحب العربية البروفيسور محمود مبارك عُبيدات -حفظه الله-.

132 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: في المِساسية، وهي الصاد المهملة. "منه".

133 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: انتفى قبض النفَس في صورة الاعتمادية مع بقاء جريِ الصوت فيهما. "منه".

وجاء في النسخ نفسها أيضًا قوله: أي: في الأخذية، وهي الطاء المهملة. "منه".

134 جاء في حاشية النسخة «أ» «ب» «م»: أي: بسط الصوت في صورة الاعتمادية، وهي الضاد والظاء المعجمتين أيضًا مع بقاء القبض، أي: مع بقاء حبس النفَس فيهما. "منه".

135 **الفوائد السرية** للتازفي (مخطوط): ص 51-52.

136 وأحسن منه أن يُقال: أردتَ تحقيق.

137 هو العلَّامة عثمان بن عمر الكردي الدويني المالكي، صاحب التصانيف، كان من أذكياء العالم، ومتبحرًا في العلوم، ورأسًا في العربية وعلم النظر، وقد رُزِقَت كتبه القبول التام لجزالتها وحُسنها، توفي في الإسكندرية سنة «646هـ/1248م». يُنظر: **سير أعلام النبلاء** للذهبي، 264/23.

138 هو محمد بن بير علي البركوي الرومي الحنفي، كان عالمًا ومشاركًا في أنواع العلوم من بينها النحو، ولد بـ «باليكسر»، له مصنفاتٌ كثيرةٌ منها: شرح لب الألباب في علم الإعراب للبيضاوي، توفي سنة «981هـ/1573م». يُنظر: **معجم المؤلفين** لكحالة، 123/9-124.

139 أراد المؤلِّف رحمه الله: بأن الذين حرَّفوا بعض صفات الحروف ومخارجها كان عليهم التسليم لأهل الصَّنعة والاعتداد بالتلقي، بدل الإصرار على الخطأ والإعراض عن الصواب، فقد أدت هفوتهم هذه إلى الوقوع في اللحن الذي يترفع عنه الراسخون في هذا العلم، ويسقط فيه الجهال.

قُلنا: وليته -رحمه الله- لم ينعتهم بالغباء -وإن رأى مخالفتهم-، لأن في ذلك صونٌ للسان عن التعرض للمُشتغلين بكتاب الله -وإن أخطأوا الجادة في فهْم بعض علومه-.

140 وأحسن منه أن يُقال: يُلفظ.

141 **الأصول في النحو** لابن السَّراج: ص 404/3.

142 لم نجِده في مؤلَّفات الرُّمَّاني.

143 **إبراز المعاني** لأبي شامة: ص 752.

144 **كشف القناع** للخطيب (مخطوط): ص 75.

145 الحق أن إسناد هذا الأثر الذي يُنسب إلى أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه غير معلومٍ، فقد ورد من غير إسنادٍ أو عزوٍ، وأقدم الكتب التي ذكرته _بحسب بحثنا_ هو كتاب «**الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**: ص 93 لأبي القاسم الهُذَلي «ت: 465هـ/1073م»، وتابعه على ذلك جملةٌ من العلماء، منهم ابن الجزري رحمه الله في غير موضعٍ من «النشر» وغيره.

146 **تفسير الطبري**: 363/23.

147 ذكره الأزهري في **تهذيب اللغة**: 191/14.

148 **مصنف ابن أبي شيبة**: 255/2 (8725).

149 **التمهيد** لابن الجزري: ص 49.

150 حديث اللعن: «رُبَّ قَارِئٍ لِلقُرآنِ وَالقُرآنُ يَلعَنُهُ»، ولا يصح رفع هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إنما هو موقوفٌ على أنس بن مالكٍ رضي الله عنه. يُنظر: **إحياء علوم الدين** للغزالي: 274/1.

151 **روح البيان** لإسماعيل حقي: 206/10.

152 **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة** لأحمد بن الجزري: ص 16.

153 **المنح الفكرية** للقاري: ص 116.

154 لم نجده في كتاب «المفيد في شرح عمدة المجيد».

155 **بدائع الصنائع** للكاساني: 112/1؛ **منح الجليل** لعليش: 247/1.

156 **روضة الطالبين** للنووي: 244/1-245.

157 يُنظر: **تلبيس إبليس** لابن الجوزي: ص 101.

158 إذا كان المقصود به كتاب «المجالس لمحمد بن عبد الله لخطيب» فلم نعثر على هذا القول فيه.

159 لم نعثر عليه في كتابي «غنية المتملي = الحلبي الكبير» وكتاب «الفتاوى الولوالجية».

160 **التبيان** للنووي: ص 165.

161 لم يتبيَّن لنا المراد بـ: «الحلويات».

162 **الدر اليتيم** للبركوي (مخطوط): ص 38.

163 **الدر اليتيم** للبركوي (مخطوط): ص 36.

164 هذه كلماتٌ باللغة التركية القديمة ورَدَت في النسختين «ب» «م»، وبها اختُتِمت هذه الرسالة، ومعناها: أُمجِّد الله الذي منَّ علي بتيسير الاختتام، وأجعلُ كلماتي وسيلةً لحمد الجليل الذي منحني الرعاية، أدعو جناب الله أن يُذهب غمَّ قلبي، وأن يُكرمنا ويُحسن إلينا جميعًا بالفلاح بتلاوة القرآن.